أيلول/سبتمبر 2024

الإضافة الملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها

في سياق مكافحة الإرهاب ووقف تدفق "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"

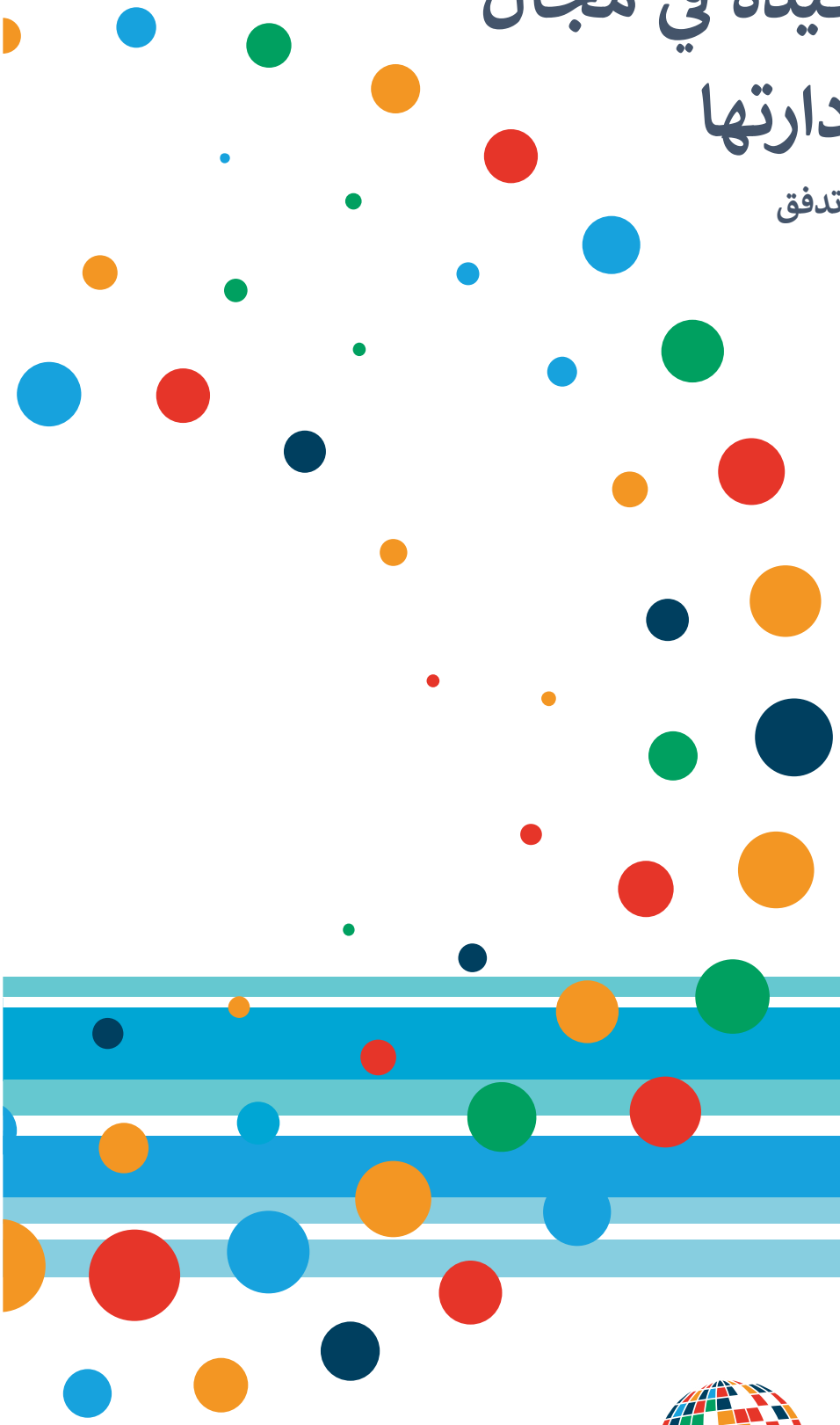

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM

الإضافة الملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها في سياق مكافحة الإرهاب ووقف تدفق "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"

الفهرس

المقدمة 3

التوصيات 6

التوصية 1: دمج النُّهج المحلية لأمن الحدود وإدارتها، وتحديدا المشاركة الهادفة مع المجتمعات الحدودية، في الاستراتيجيات الوطنية. 6

التوصية 2: تشجيع وتعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات أمن الحدود وإدارتها في الدول المجاورة. 8

التوصية 3: تشجيع وتيسير الاستراتيجيات والاستجابات الإقليمية للتهديدات الأمنية المتعلقة بأمن الحدود وإدارتها. 9

التوصية 4: تكييف استراتيجيات وتدابير أمن الحدود وإدارتها مع أنواع مختلفة من الحدود والسياقات الجغرافية، بما في ذلك المجال البحري، مع مراعاة مختلف التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تطرحها. 10

التوصية 5: تصميم وتنفيذ تقييمات شاملة للمخاطر والآثار الخاصة بكل بلد، وتحديد الاحتياجات في مجال القدرات. 11

التوصية 6: إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان كجزء من تقييمات المخاطر والآثار، بما في ذلك قبل إدخال تكنولوجيات جديدة في سياق أمن الحدود وإدارتها. 12

التوصية 7: دمج وتعميم النُّهج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها وإجراءات العمل الروتينية لسلطات أمن الحدود وإدارتها. 13

اةعالتوصية 8: استخدام المنظومات الجوية المسيَّرة لتعزيز أمن الحدود، خاصة في المناطق التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة أو تواجه صعوبات في الوصول إليها. 14

التوصية 9: ضمان استخدام الأنظمة البيومترية في مجال أمن الحدود وإدارتها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، وبما يتماشى مع الممارسات الجيدة الدولية. 15

التوصية 10: استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب لمنع سفر الإرهابيين. 17

التوصية 11: الاعتراف بفوائد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال أمن الحدود وإدارتها مع مراعاة الاعتبارات التقنية والقانونية واعتبارات حقوق الإنسان من خلال الشفافية والمساءلة. 18

التوصية 12: تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استحداث واستخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال أمن الحدود وإدارتها. 19

التوصية 13: تدريب الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية على استخدام التكنولوجيات الجديدة بما يتوافق مع حقوق الإنسان والاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي ، مع الحفاظ على أمنهم في أثناء أداء عملهم. 19

التوصية 14: إدراج وحدات تدريبية مكرسة لمنظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حصص متخصصة حول العنف القائم على نوع الجنس في برامج التدريب على أمن الحدود وإدارتها. 21

الملحق 22

المقدمة

أطلق الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (برئاسة الأردن والولايات المتحدة) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب "مبادرة أمن الحدود وإدارتها" في أيلول/سبتمبر 2023 بصفتهما قائدي المبادرة. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديث وتحسين وتوسيع وتعزيز وثيقة الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها في سياق مكافحة الإرهاب ووقف تدفق "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام 2016 (الممارسات الجيدة لعام 2016)، من خلال تكملتها بإضافة ملحقة بها، تعترف بتطور المشهد الأمني الحدودي منذ اعتماد الوثيقة الأصلية. وتتضمن الإضافة ملحقًا يوفر خلاصة شاملة للموارد الدولية في مجال أمن الحدود، ولمحة عامة عن الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقدم المساعدة التقنية للمجتمع الدولي، والدول التي تسعى إلى تحسين أمن حدودها وفقًا لالتزامات مجلس الأمن الدولي، مع مراعاة حماية حقوق الإنسان وتعزيز نهج سيادة القانون في الإدارة المتكاملة لأمن الحدود. وبالتوازي مع ذلك، وضع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دليلًا شاملًا لتدريب المدربين، ويُعدّ هذا الدليل موردًا عمليًا يسهل استخدامه لدعم الممارسين وواضعي السياسات والخبراء الآخرين الراغبين في استخدام وتنفيذ وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016 والإضافة الملحقة بها.

ومنذ إطلاقه في عام 2019، حقق "برنامج إدارة أمن الحدود" الذي أطلقه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تقدمًا كبيرًا في تفعيل "وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016"، وعزز إدراج ممارسات المنتدى الجيدة ضمن استراتيجيات أمن الحدود للدول المستفيدة من البرنامج، وذلك من خلال تنظيم أنشطة متعددة، مثل حلقات العمل الإقليمية واجتماعات المائدة المستديرة التقنية، التي شارك فيها قرابة 3000 مشارك من قرابة 45 دولة. وعبر هذه الأنشطة، دُرِّبت سلطات الحدود في الدول الأعضاء المشاركة على تنفيذ ممارسات شاملة وتعاونية ومنسقة ومتكاملة في مجال أمن الحدود وإدارتها، وعلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بينها. وقد شجعت هذه الأنشطة تبادل المعرفة، ودعمت أمن الحدود الفعال، وعززت منع حركة الإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

وكان القصد من الممارسات الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016 تنوير الحكومات وتوجيهها في أثناء وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج والنُّهج الفعالة لأمن الحدود وإدارتها، بهدف محدد هو تعزيز التعاون عبر الحدود ومراقبة الحدود في سياق مكافحة الإرهاب. ويمكن أيضا استخدام هذه الممارسات الجيدة لتشكيل التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف في مجال أمن الحدود وإدارتها، فضلًا عن المساعدة التقنية أو غيرها من أنواع المساعدة في مجال بناء القدرات. وهذه الممارسات الجيدة مفيدة أيضا في تقديم التوجيه بشأن التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف، التي يمكن أن تؤدي دورًا رئيسيًا في تقديم المساعدة والتدريب على بناء القدرات أو إيجاد شركاء لتقديم تلك المساعدة. وتُشجَّع جميع الدول على النظر في استخدام هذه الممارسات الجيدة غير الملزمة، مع الاعتراف بأن تفعيلها ينبغي أن يتسق مع القانون الدولي المنطبق، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، فضلًا عن القوانين واللوائح الوطنية، ويمكن تكييفها مع الوقائع والاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية المحددة. وتروم وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016 مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 1373 (2001)، و1624 (2005)، و2129 (2013)، و2178 (2014)، ومن خلال التعاون بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التصدي للتحديات الشاملة التي تشكّلها الحدود النفيذة أو الحدود الوعرة أو الأقل أمانًا.

الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في مجال أمن الحدود وإدارتها

تتسم التهديدات الإرهابية في سياق أمن الحدود وإدارتها بالدينامية وتتطلب اهتمامًا مستمرًا. ولا تكتفي الجماعات الإرهابية بارتكاب هجمات مروعة تنطوي في كثير من الأحيان على القتل والعنف الجنسي والأذى الجسدي الشديد، بل إن أنشطتها كثيرًا ما تؤدي أيضًا إلى تفاقم التوترات العرقية، وإعاقة التنمية، ودفع السكان إلى النزوح، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وزيادة إلى ذلك، تستغل هذه الجماعات الحدود النفيذة والطويلة لتسهيل حركتها وتمويل الإرهاب وتنفيذ أنشطة غير مشروعة أخرى، مثل الاتجار بالأشخاص، وتهريب الأسلحة والمخدرات والسلع غير المشروعة[1] التي قد تسهم في العلاقة متعددة الأوجه التي يمكن أن توجد بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وتزيد هذه العلاقة الملموسة والمعقدة من تهديد السلم والأمن الدوليين، بطرق منها تقويض أمن الدول المتضررة واستقرارها وحكمها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن أنظمة قوائم المراقبة والتفتيش عند الحدود غير الملائمة، إلى جانب آليات تبادل المعلومات الداخلية والإقليمية غير الفعالة، أن تؤدي إلى إعاقة الجهود المبذولة لمواجهة التحديات التي تفرضها الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في سياق أمن الحدود وإدارتها.

وتستغل شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الحدود النفيذة لتوليد الأرباح التي يمكن توجيهها إلى الجماعات الإرهابية. وقد يستفيد الإرهابيون ماليًا من أشكال محددة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل تهريب الأسلحة أو المخدرات أو القطع الأثرية والثقافية، والاتجار بالأشخاص، فضلًا عن الانخراط في التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية مثل الذهب والفلزات الثمينة والمعادن والنفط، والمشاركة في أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر[2]. كما يعتمد الإرهابيون في كثير من الأحيان على المساعدة اللوجستية من شبكات الجريمة المنظمة لنقل وتخزين وتوزيع السلع والمواد غير المشروعة. وتمتلك هذه الشبكات خبرة في التحرك في طرق النقل، وإخفاء البضائع المهربة، والتهرب من أعين أجهزة إنفاذ القانون، مما يتيح للإرهابيين الوصول إلى الأسلحة والمتفجرات وغيرها من الموارد اللازمة للتخطيط للهجمات وتنفيذها. ويعزز هذا الدعم اللوجستي القدرات التشغيلية للجماعات الإرهابية ويطرح تحديات أمنية ملحوظة. وعلى هذا النحو، فإن السياسات والاستراتيجيات القوية لأمن الحدود وإدارتها التي تتعامل مع هذه الصلة تعاملًا شاملًا بالغة الأهمية في مواجهة هذه التهديدات بفعالية وكفاءة.

وبما أن الصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب هي صلة جلية بوجه خاص في المجتمعات الحدودية[3]، فإن المشاركة الهادفة مع هذه المجتمعات محليًا يصبح جانبًا حاسمًا في الجهود المبذولة في الخطوط الأمامية. وإدراكًا للدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع به المجتمعات المحلية في جهود منع الإرهاب والجريمة المنظمة على المستوى المحلي، من الضروري بناء الثقة بين سلطات أمن الحدود ذات الصلة والمجتمعات المحلية الحدودية وتعزيز المشاركة الهادفة لهذه المجتمعات.

ضمانات حقوق الإنسان

قد يكون لسياسات وتدابير مكافحة الإرهاب المعتمدة في سياق أمن الحدود وإدارتها تأثير سلبي على مختلف حقوق الإنسان، ليس فقط الحق في حرية التنقل، بل أيضًا الحق في الحياة، والحماية المطلقة من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في الحرية والأمن، بما في ذلك الحماية من الاحتجاز التعسفي، والحق في عدم التعرض للتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات، والحماية من التمييز، وكذلك الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي للاجئين والحماية من الإعادة القسرية. ويُضاف إلى ذلك تأثير هذه التدابير على حق الأفراد

[1] قرار مجلس الأمن 2195 (19 كانون الأول/ديسمبر 2014) وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2195؛ وقرار مجلس الأمن 2482 (19 تموز/يوليو 2019) وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2482.

[2] قرار مجلس الأمن 2482 (19 تموز/يوليو 2019) وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2482.

[3] يشير مصطلح المجتمعات الحدودية إلى السكان الذين يقعون على مقربة من الحدود الدولية، وبالتالي يمكن أن يكونوا محرومين بسبب بعدهم عن سيطرة الدولة وسلطتها وتنميتها.

في الحصول على الانتصاف الفعّال من انتهاكات حقوق الإنسان، إذ قد تعوق هذه العملية عدة عوامل مثل نقص التمثيل القانوني، وقلة الوعي بالنظام القانوني للدولة، ونقص الشفافية، وعدم الإفصاح عن أسس القرارات المتخذة، والحواجز اللغوية.

ومن المهم جدًا أن ينظر واضعو السياسات والمشرعون بعناية في حقوق الإنسان وأن يحترموها ويحموها في أثناء صوغ وتنفيذ تدابير أمن الحدود، مما يكفل تحقيق الأهداف الأمنية دون المساس بالحريات الشخصية والكرامة الفردية. وعند معالجة الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب أو تهريب المهاجرين، ينبغي لموظفي أمن الحدود احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد المعنيين لمنع النتائج العكسية. وهذا يشمل المعاملة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين، وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة في أثناء وجودهم في المعابر الحدودية. كما أن دعم حقوق الإنسان قد يعزز الثقة والتعاون بين سلطات الحدود والمجتمعات المحلية أو الحدودية، مما قد يسهم بدوره في زيادة فعالية جهود إنفاذ القانون. ثم إن احترام حقوق الإنسان والالتزامات القانونية الدولية الأخرى المنطبقة يعزز شرعية تدابير أمن الحدود ويساعد في الحفاظ على نزاهة العمليات القانونية المحلية. وفي نهاية المطاف، فإن اتباع النهج المتوافق مع حقوق الإنسان في التصدي للجرائم عبر الوطنية يعزز الأمن والعدالة على طول المناطق الحدودية.

ويستلزم النهج المتوافق مع حقوق الإنسان أيضًا معاملة جميع الأفراد بإنصاف ودون تحيز، بغض النظر عن عمرهم أو جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو غير ذلك من الخصائص. وينبغي للموظفين أيضًا ضمان حصول الأفراد الضعفاء على الحماية والدعم على قدم المساواة في أثناء عمليات أمن الحدود وإدارتها. ويحتاج القاصرون إلى حماية ودعم خاصين بما يتسق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث ينبغي أن يكون أي تدبير متخذ مراعيًا لعمر القاصرين واحتياجاتهم وأوجه الضعف لديهم، مع منع استغلالهم أو توريطهم في أنشطة غير قانونية. ويعزز احترام مبدأ عدم التمييز الثقة والتعاون بين سلطات الحدود والمجتمعات المتضررة، مما يقوي في نهاية المطاف جهود أمن الحدود.

غايات وأهداف الإضافة الملحقة

منذ اعتماد وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016، دعا قرارا مجلس الأمن 2396 (2017) و2482 (2019) إلى اتخاذ إجراءات دولية لتأمين الحدود. وتماشيًا مع هذين القرارين، تبني الإضافة الملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016 على مبادرات المنتدى ووثائقه الإطارية القائمة الأخرى، فضلًا عن برامج مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المتعلقة بأمن الحدود، مثل برامجه المتصلة بمكافحة سفر الإرهابيين، وأمن الطيران، والنظم المستقلة التي تعمل عن بعد. وقد استُفيد في وضع هذه الإضافة استفادة كبيرة من التعاون الوثيق مع مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة، والإنتربول، والاتحاد الأفريقي، واليوروبول، والوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس). وتتوافق أهداف وغايات هذه الإضافة أيضًا مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحوكمة المتكاملة للحدود (AUBGS) والجهود الدولية والإقليمية الأخرى، مثل الآلية المتكاملة لتحقيق الاستقرار على الحدود (IBSM) لغرب أفريقيا. وتروم هذه الإضافة الملحقة:

1) دمج النُّهج المتوافقة مع حقوق الإنسان والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي على نحو كلي في استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها؛
2) تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل جمع واستخدام بيانات الركاب (API/PNR)، والبيانات البيومترية، والمنظومات الجوية المسيَّرة، والذكاء الاصطناعي، لتعزيز تدابير أمن الحدود بطريقة تتوافق مع القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، وكذلك القوانين واللوائح الوطنية.

وتقدم التوصيات غير الملزمة التالية إرشادات إضافية حول الطرق التي يمكن بها للدول مواصلة تطوير استراتيجياتها لأمن الحدود وإدارتها والنهل من الفوائد الجمّة التي توفرها التكنولوجيات الجديدة عند الاستفادة منها بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وينبغي أن يتسق تفعيل هذه الإضافة مع القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك

القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، فضلا عن القوانين واللوائح الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية المختلفة، والنظم القانونية بين الدول. وينبغي مراعاة المبادئ الرئيسية مثل المعقولية والتناسب والضرورة والشرعية وعدم التمييز[4]

التوصيات

التوصية 1: دمج النُّهج المحلية لأمن الحدود وإدارتها، وتحديدا المشاركة الهادفة مع المجتمعات الحدودية، في الاستراتيجيات الوطنية.

عند تصميم الاستراتيجيات الوطنية لأمن الحدود وإدارتها، من المهم تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لسياسات وإجراءات أمن الحدود على المجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الحدودية. ويعد اتباع نهج محلي لأمن الحدود وإدارتها أمرا أساسيا عند وضع الاستراتيجيات الوطنية والترويج لإدراج مبادرات بناء الثقة والتوعية طويلة الأجل الموجهة للمجتمعات الحدودية المحلية. ويعد الاتصال وبناء الثقة مع هذه المجتمعات المحلية أمرا حيويا للإدارة الفعالة لأمن الحدود، حيث إن هذه المجتمعات تعرف البيئة المحلية وخصوصيات المنطقة معرفة أفضل. وفي هذا السياق، من الضروري التعرف على التحديات التفاضلية ومواطن الضعف التي تواجهها النساء والرجال والفتيان والفتيات، بناءً على عوامل الهوية، مثل العمر والدين وغيرها من العوامل. وعلى هذا النحو، من المهم أيضًا تقييم آثار ممارسات أمن الحدود وإدارتها والتخفيف من الأضرار المحتملة. وحتى تكون استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها مستدامة، من المهم جدا إشراك المجتمعات الحدودية على المدى القصير والمتوسط والطويل، طوال مراحل تصميم هذه الاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وبغية تشجيع التفكير بعيد النظر، على الدول أن تنظر في مشاريع إنمائية مكيفة لتساعد على مد الجسور وبناء الثقة مع المجتمعات العابرة للحدود. وبفضل معالجة بعض التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات، قد تسهم هذه المشاريع أيضا في بناء المنعة إزاء تأثير الجماعات غير الحكومية والاعتماد عليها، مثل الجماعات الإجرامية أو الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

وينبغي أن تكفل الدول أن خطط العمل الوطنية وغيرها من الأطر القانونية والسياساتية المكملة المتعلقة بأمن الحدود وإدارتها تحدد الجوانب العملية للمشاركة الهادفة والشاملة مع المجتمعات المحلية. ويلزم إعداد برامج العمل و/أو الأطر الوطنية بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم جميع الوكالات الوطنية المشاركة في أمن الحدود وإدارتها، مثل وكالات أمن الحدود وإنفاذ القانون والجمارك وخدمات الهجرة، بالإضافة إلى ممثلين متنوعين للمجتمعات المتضررة نفسها. وينبغي تحديد أدوار واضحة ومناقشتها مع المجتمعات المحلية وتكليفها بها ضمن استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها، كما ينبغي بذل الجهود لضمان مشاركة المجتمعات المحلية طوال مرحلة التنفيذ، حيثما يكون ذلك ملائما. واعتمادًا على التدابير المنفذة، ينبغي أن تكون مشاركة المجتمعات المحلية بموافقتها وأن تراعي الديناميات المحلية، بما فيها الديناميات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، لضمان مشاركة المجموعات التي قد تُستبعد لولا ذلك. ويلزم أن تتضمن خطط العمل هذه استراتيجية اتصالات تيسّر تحسين التواصل والمشاركة في الاتجاهين بين الوكالات الوطنية والمجتمعات المحلية الحدودية على أساس الثقة والاحترام المتبادلين.

ومن المهم تعزيز النُّهج المحلية لأمن الحدود وإدارتها، والتأكد من أنها مكيَّفة حسب الخصائص الجغرافية والإقليمية والمناخية للمنطقة المعنية من أجل تسهيل فعالية أنظمة أمن الحدود وإدارتها في هذا السياق. وينبغي أن تكون قابلة للتكيّف بقدر كاف ومناسبة للمناطق الحدودية النائية أو الوعرة أو الأقل أمانًا. وبالتالي، فإن التعامل مع كل من المجتمعات الحدودية المتنقلة وتلك التي تعيش في هذه المناطق، والتي غالبًا ما يكون لها اتصالات محلية عبر الحدود ومعرفة محلية ممتازة في المناطق

[4] استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/RES/60/288)

الحدودية النائية، أمر أساسي للتأكد من احتياجاتها، وكذلك لتثقيف المجتمعات المحلية بدور وأهمية وفوائد أنظمة أمن الحدود وإدارتها. كما أنه من المهم جدًا النظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لسياسات وإجراءات أمن الحدود على المجتمعات المحلية بطريقة تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. ويمكن أن تؤثر أنظمة أمن الحدود وإدارتها بصورة غير متناسبة على سبل عيش النساء، لأنهن يشكّلن نسبة كبيرة من التجار غير الرسميين عبر الحدود[5]

ويمكن للمشاركة مع المجتمعات المحلية، إذا أجريت بطريقة منهجية ومحترمة للطرفين، أن تسهل بناء الثقة، وبالتالي تعزز فعالية أنظمة أمن الحدود وإدارتها. وزيادة على ذلك، من المهم الاعتراف بأن العديد من المجتمعات المحلية تحتل موقعًا استراتيجيًا على الحدود للوصول إلى الخدمات المقدمة على الطرف الآخر. وقد يؤدي إهمال هذه الديناميات إلى صراعات محتملة، وبالتالي، هناك حاجة إلى النظر إلى المجتمعات الحدودية باعتبارها شركاء وإلى السعي إلى فهم الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 5** (التفاعل مع المجتمعات الحدودية وتمكينها بصفتها طرفًا رئيسًا مساهمًا في أمن الحدود وإدارتها) و**الممارسة الجيدة 6** (وضع وتنفيذ برامج الشرطة المجتمعية الحدودية) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

ومن الأمثلة على النُهج الوطنية الناجحة (غير الخاصة بمكافحة الإرهاب) في إشراك المجتمعات المحلية في الإدارة الفعالة للحدود، ما يلي:

غانا

كانت غانا نشطة جدًا في إشراك المجتمعات المحلية. وخلال مائدة مستديرة يسّرتها المنظمة الدولية للهجرة، عُقدت يوم 30 آب/أغسطس 2023، ناقشت حكومة غانا، بالتعاون مع مختلف الوكالات، وأقرت نهجًا موحدًا للمشاركة المجتمعية والشرطة المجتمعية من أجل الإدارة الفعالة للحدود. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمعات المحلية الحدودية، وتقوية الثقة والتعاون المتبادلين بينهما. وبالنظر إلى الأمام، تخطط الحكومة لتيسير عملية تسجيل وإصدار بطاقات هوية تحمل اسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) للمقيمين على الحدود الغانية وبطاقات غير المواطنين للمهاجرين الذين يعيشون في المجتمعات الحدودية، لتسهيل تحركاتهم الروتينية.

السنغال

كانت اللجنة الوطنية السنغالية لإدارة الحدود نشطة في إشراك المجتمعات المحلية، فعقدت حلقات عمل بالشراكة مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لغرب ووسط أفريقيا. وركّزت إحدى حلقات العمل على النهوض بنهج الإدارة المتكاملة للحدود لتعزيز السلام والأمن البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعمل اللجنة الوطنية السنغالية لإدارة الحدود بنشاط على بناء "الأكواخ الثقافية للمواطنة وحسن الجوار"، والمعروفة أيضًا باسم "أكواخ السلام"، لتسهيل الحوار والاستقرار والتماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية. وقد حضر حلقة العمل هذه أكثر من 120 مشاركًا من كيديرا (السنغال) وديبولي (مالي)، بمن فيهم الزعماء التقليديون والدينيون والنساء والشباب والسلطات المحلية. وتلقى المشاركون تدريبًا على المفاهيم الرئيسية للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، والقيادة، والسلام، والأمن البشري، والدور الحيوي لمشاركة المرأة في التدخلات المستهدفة التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية الحدودية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بإدارة الحدود.

الهند

[5] جعل التجارة أكثر أمانًا للمتاجرات عبر الحدود في موزمبيق وملاوي، مدونات البنك الدولي، 8 أذار/مارس 2023، https://blogs.worldbank.org/en/trade/making-trade-safer-women-cross-border-traders-mozambique-and-malawi.

اتخذت الهند عددًا من الخطوات لإشراك المجتمعات الحدودية المحلية في تعزيز أمن الحدود:

برنامج القرى المزدهرة: "الحدود هي مرادف للسيادة وتكفل كرامة البلد من خلال تثبيت صلاحياتها وسيطرتها داخل أراضيها، ونتيجة لذلك، يصبح من الضروري تطوير البنية التحتية الحدودية لتحسين التنقل والدفاع عن البلد. ولتحسين البنية التحتية، اتخذت حكومة الهند مبادرة "برنامج القرى المزدهرة " (VVP) لتنمية وتمكين القرى القريبة من حدود الهند الدولية".

برنامج تنمية المناطق الحدودية: "الهدف الرئيسي لبرنامج تنمية المناطق الحدودية هو تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة ورفاهية الناس الذين يعيشون في المناطق النائية والوعرة التي تقع بالقرب من الحدود الدولية، وتزويد المناطق الحدودية بالبنية التحتية الأساسية. كما أن القرى الاستراتيجية التي حددتها قوات حرس الحدود تحظى بتنمية مركّزة. وللقرى أهمية استراتيجية وتأثير كبير على الأمن الوطني".

المكسيك والولايات المتحدة

أقدمت كل من سلطات الحدود الأمريكية والمكسيكية على استحداث ضباط اتصال مجتمعيين حدوديين يعملون على بناء علاقات مع المجتمعات المحلية على جانبي الحدود. ويمثل هؤلاء الموظفون جسرًا بين وكالات إنفاذ القانون والسكان المحليين، يتولون معالجة المخاوف، وتوفير المعلومات، وتيسير التواصل.

سيراليون

جعلت مديرية إدارة ومراقبة الحدود، المنشأة عام 2018 في سيراليون، العلاقات المجتمعية إحدى نقاطها المركزية. وتشمل أهداف هذه المديرية إشراك المجتمعات الحدودية في قضايا الأمن والإدارة والمراقبة، وتعزيز التعاون والتآزر وتبادل المعلومات بين أفراد المجتمع المحلي. وينصَبّ تركيز المديرية على زيادة المشاركة المجتمعية عن طريق التثقيف بالأنشطة الحدودية، مع الاعتراف بأن إدارة الحدود ومراقبتها يمكن أن تؤدي دورًا حاسمًا في الحصول على المساعدة الحيوية من المجتمعات الحدودية.

التوصية 2: تشجيع وتعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات أمن الحدود وإدارتها في الدول المجاورة.

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ينبغي تشجيع وتعزيز التعاون بين الوكالات ذات الصلة المشاركة في أمن الحدود وإدارتها، من قبيل وكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك وخدمات الهجرة، داخل الدول المجاورة. ويُعدّ التعاون عبر الحدود أمرًا حيويًا، لأنه يمكّن الدول من تجميع الموارد وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود لتوفير استجابات سريعة للتهديدات الناشئة. وهذا التعاون يساعد على منع الإرهابيين والمجرمين الآخرين من استغلال مكامن الضعف على الحدود الوطنية ويسهم في الاعتراض الفعال للأنشطة غير المشروعة. وهو مهم بوجه خاص في المناطق ذات الحدود النفيذة أو الحدود التي يصعب الوصول إليها.

وحتى يعمل هذا التعاون بكفاءة، ينبغي بناء الثقة بين الدول المشاركة. وتُبنى هذه الثقة عبر القنوات الدبلوماسية والمبادرات المشتركة وآليات تبادل المعلومات، مما يعزز التعاون ويتيح التواصل الفعال بين وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات والهجرة والجمارك ودوريات الحدود. كما ينبغي أن يكون لدى الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية معرفة جيدة باللغة الرسمية للدولة المجاورة، وكذلك اللغات المحلية الأخرى المستخدمة على نطاق واسع في المنطقة. وقد تكون هذه المعرفة لا غنى عنها لجودة هذا التعاون وفعاليته.

ومن شأن تقاسم الموارد والمعرفة أن يسهم كثيرًا في تعزيز التعاون الفعال عبر الحدود. ويتيح تجميع الموارد المالية والخبرات والتكنولوجيا للدول التغلب على قيود الموارد وتعزيز قدراتها الجماعية في مجال أمن الحدود وإدارتها. كما أن تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والرؤى الاستخباراتية يعزز التعلم المتبادل ويمكّن الدول من التكيف والابتكار استجابةً للتهديدات الأمنية المتغيرة. وتعمل المنظمات الدولية المشاركة في أمن الحدود وإدارتها، مثل الإنتربول أو اليوروبول أو فرونتكس أو المنظمة

الدولية للهجرة بصفتها مراكز محورية لتبادل المعلومات والتنسيق، مما يوفر للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى ثروة من المعلومات حول الأنشطة الإجرامية. ومن خلال التعاون، يمكن للدول تعزيز قدراتها في مجال التحقيقات، والاستفادة من الخبرات المتخصصة، وتنسيق تدابير أمن الحدود، مما يعزز قدرتها على التصدي لسفر الإرهابيين والجريمة عبر الوطنية.

ومن الناحية العملية، ينبغي التعامل مع التعاون عبر الحدود بطريقة منهجية قائمة على رؤية بعيدة لتعزيز الثقة وتسهيل تبادل المعلومات المهمة على نحو منتظم وسريع. ويعد إنشاء فرق عمل مكرسة لأمن الحدود ومكافحة الإرهاب، مكونة من ممثلين من وكالات متعددة من مختلف الدول، أمرا بالغ الأهمية لتركيز الجهود وتعزيز التنسيق. وتعمل هذه الفرق كمنصات أساسية للتخطيط الاستراتيجي، وتوحيد تبادل المعلومات، والعمليات المشتركة. ومن المهم تحديد أصحاب المصلحة والمحاورين المناسبين وإشراكهم منذ البداية لمنع التعقيدات وازدواجية الجهود والعمل المنعزل في المراحل اللاحقة، وكذلك في أثناء الحوادث عبر الحدود. ويمكن بعد ذلك توسيع فرق العمل هذه لمعالجة تهديدات أمن الحدود الإقليمية والدولية والتحديات المخصصة، مع التركيز على توفير إرشادات معززة ودعم مكيف لتنفيذ وتفعيل الصكوك الدولية ذات الصلة.

وزيادة على ذلك، فإن تسيير الدوريات عبر الحدود قد تكون طريقة فعالة للتعاون بين الدول المجاورة، حيث توفر وجودًا مرئيًا على طول الحدود المشتركة، وتردع الأنشطة الإجرامية، وتعترض البضائع غير المشروعة، وتجسد أيضًا الثقة بين الدول المتعاونة. ومن خلال تسهيل التعاون بين وكالات أمن الحدود من مختلف الولايات، تتيح الدوريات عبر الحدود المراقبة المشتركة والاستجابات السريعة للتهديدات الأمنية الناشئة. كما تيسر الدوريات عبر الحدود التفاعل مع المجتمعات الحدودية، وهو أمر مهم بوجه خاص في المناطق التي تشهد نزاعات حدودية وتمثل فيها الحدود موضوعًا حساسًا. وعن طريق إشراك هذه المجتمعات بنشاط في الجهود الأمنية، تساعد الدوريات على بناء الثقة ومعالجة المخاوف الكامنة، وبالتالي تحسين التدابير الأمنية وتوطيد التعاون بين السلطات والسكان المحليين. كما من شأن الدوريات عبر الحدود أن تعزز الثقة بين الدول المجاورة من خلال إظهار التزام مشترك بأمن الحدود. وعبر الجهود التعاونية والتفاعل المنتظم، تبني وكالات أمن الحدود العلاقات والتفاهم المتبادل، وتخفف التوترات وتعزز الثقة.

وحتى يكون التعاون عبر الحدود مستدامًا وطويل الأمد، ينبغي إنشاء أطر قانونية متينة مع توفير ضمانات كافية لحقوق الإنسان. وحيثما اكتنف هذه الضمانات قصور، فمن المرجح إساءة استخدام المعلومات الاستخباراتية والمعلومات المشتركة بين الدول المتعاونة، مما يؤدي إلى انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. وهذا بدوره قد يضر بمصداقية الاستخبارات والمعلومات ويكون له تأثير سلبي على نزاهة عمليات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 3** (تعزيز التعاون الدولي)، و**الممارسة الجيدة 7** (وضع وتنفيذ برامج وآليات تبادل المعلومات بشأن أمن الحدود وإدارتها)، و**الممارسة الجيدة 8** (إنشاء مراكز التعاون الحدودي)، و**الممارسة الجيدة 10** (تسيير دوريات مشتركة ومنسقة عبر الحدود، وتمارين العمليات المشتركة متعددة الوكالات والتخصصات)، و**الممارسة الجيدة 11** (تحديد معايير المشاركة التشغيلية عبر الحدود)، و**الممارسة الجيدة 14** (إنشاء منافذ عبور حدودية مشتركة) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 3: تشجيع وتيسير الاستراتيجيات والاستجابات الإقليمية للتهديدات الأمنية المتعلقة بأمن الحدود وإدارتها.

من شأن توسيع هذه الآليات إلى مستوى إقليمي أن يؤدي إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين الدول المجاورة، مع تيسير التعاون الأوسع بين الدول داخل المنطقة ذاتها، والتي غالبًا ما تواجه أنواعًا مماثلة من التهديدات الأمنية، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ويتيح توسيع الآليات الحدودية المثبتة إلى المستوى الإقليمي تعزيز تبادل المعلومات، وتجميع طائفة واسعة من الموارد والخبرة التقنية، فضلاً عن التدريبات المشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة.

وعند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية لأمن الحدود وإدارتها، تُشجع الدول على تنظيم تمارين تشغيلية متعددة الوكالات والتخصصات. وقد تكون هذه التمارين تمارين وظيفية أو واسعة النطاق تشمل الوكالات ذات الصلة من الدول داخل منطقة معينة، مثل وكالات أمن الحدود وإنفاذ القانون والجمارك وخدمات الهجرة، بالإضافة إلى الشركاء المحليين والخارجيين ذوي الصلة والشرعيين[6]، مثل المجتمعات الحدودية والمنظمات الدولية المتخصصة، بما فيها المنظمات النسائية المحلية. ويمكن للدول استخدام هذه العمليات التشغيلية للتحقق من صحة الخطط والسياسات والإجراءات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتحديد الثغرات الموجودة في الموارد في أثناء عملية إعداد الاستراتيجيات الإقليمية لأمن الحدود وإدارتها. وبالإمكان وضع هذه التمارين وتكييفها مع السياق الإقليمي المحدد واحتياجات الدول المشاركة. وقد تشمل هذه التمارين وحدات مختلفة تركّز على وضع واستعراض وتنفيذ السياسات الإقليمية بشأن التعاون في مجال أمن الحدود وإدارتها، ومعالجة قضايا الأمن الإقليمي عبر الحدود، ودمج التكنولوجيات الجديدة والناشئة، والمشاركة مع المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية النفيذة أو الوعرة أو غير الآمنة، وكذلك دمج حقوق الإنسان واعتبارات النوع الاجتماعي في أمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك في التعاون الإقليمي عبر الحدود.

ولتمكين التعاون الإقليمي، من المهم جدًا أن تشارك الدول في تبادل المعلومات فيما يتعلق بقوائم الفرز الحدودية ذات الصلة وقواعد البيانات الموجودة في الخطوط الأمامية (التشغيلية وأيضا الجنائية)، بما يتوافق مع القانون المحلي والدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي استعراض قوائم الجزاءات الوطنية والإقليمية بانتظام وتحديث قوائم الفرز الحدودية بالمعلومات التي يتبادلها الشركاء، بحسب الاقتضاء. كما ينبغي للدول أن تستفيد من قوائم جزاءات الأمم المتحدة على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن 1373 (2001) والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تنظر في الاستفادة من قواعد البيانات الأخرى المشتركة بين الدول وقواعد البيانات المتعددة الأطراف والدولية ذات الصلة، بما فيها قاعدة بيانات الإنتربول I-24/7، أو قواعد البيانات ذات الصلة الخاصة باليوروبول وفرونتكس، فضلًا عن قواعد البيانات الإقليمية الأخرى. كما تُشجَّع الدول على تبادل قوائم المراقبة الوطنية أو قواعد البيانات الخاصة بالإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، لاسيما في الحالات التي لا تتوفر فيها قاعدة بيانات إقليمية أو قارية من هذا القبيل أو عندما تكون قواعد البيانات مصمَّمة خصيصًا لتهديد معين.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 3** (تعزيز التعاون الدولي)، والممارسة الجيدة 7 (وضع وتنفيذ برامج وآليات تبادل المعلومات بشأن أمن الحدود وإدارتها)، و**الممارسة الجيدة 8** (إنشاء مراكز التعاون الحدودي)، و**الممارسة الجيدة 10** (تسيير دوريات مشتركة ومنسقة عبر الحدود، وتمارين العمليات المشتركة متعددة الوكالات والتخصصات) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 4: تكييف استراتيجيات وتدابير أمن الحدود وإدارتها مع أنواع مختلفة من الحدود والسياقات الجغرافية، بما في ذلك المجال البحري، مع مراعاة مختلف التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تطرحها.

هناك اختلافات رئيسية بين الحدود البرية والجوية والبحرية. وحتى تكون تدابير أمن الحدود وإدارتها فعالة، ينبغي أن تكون مصمَّمة خصيصًا لهذه الأنواع المختلفة من الحدود. وينبغي أيضًا أن تراعي الخصائص الجغرافية المختلفة للحدود الطبيعية مثل الأنهار والمحيطات والسلاسل الجبلية. وتُعتبر تقييمات المخاطر الوطنية والقطاعية مفيدة في جرد وتقييم ومعالجة، عبر استراتيجيات وتدابير أمن الحدود ذات الصلة، المخاطر المحتملة والتحديات والفرص المتعلقة بحقوق الإنسان في أنواع مختلفة من الحدود بدرجات متفاوتة من النفاذية ومراعاة اعتبارات منظور النوع الاجتماعي ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تؤثر الخصائص الجغرافية للحدود على توافر واستخدام البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

[6] صفة شرعي هنا يسري عليها التعريف الوارد في قاموس أكسفورد الإنجليزي أي "ما يجيزه أو يأذن به القانون أو مبادئ الحق" أي الشركاء ذوي السمعة الطيبة والجديرين بالثقة، الذين يحترمون سيادة القانون ويمتثلون لها ولم يرتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وهي بنية ضرورية لتطبيق تكنولوجيات جديدة مثل المعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الركاب (API/PNR) والأنظمة البيومترية. ويمثل تنفيذ التكنولوجيات الجديدة تحديًا خاصًا في المناطق الحدودية الخضراء النائية الممتدة، وعلى الحدود البحرية.

ونظرا لخصائص المجال البحري واتساعه، توجد اختلافات مهمة بين أنظمة أمن الحدود وإدارتها المنتشرة على الحدود البحرية مقارنة بتلك المنتشرة على الحدود الجوية والبرية. وينبغي للدول أن تسعى إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني بين مختلف أنظمة أمن الحدود هذه. وهذا مهم بوجه خاص في سياق مكافحة سفر الإرهابيين، حيث يعبر الإرهابيون المعروفون أو المشتبه بهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الحدود عن طريق السفر البحري، بما في ذلك على متن السفن الصغيرة. وتوفر مذكرة نيويورك بشأن الممارسات الجيدة لمنع سفر الإرهابيين، وبخاصة الإضافة الملحقة بها الصادرة عام 2021، العديد من الممارسات الجيدة في سياق جمع بيانات الركاب وتقاسمها، وقوائم المراقبة، والتنسيق والتعاون، ووضع الأطر القانونية والسياساتية في القطاع البحري، فضلاً عن التوعية بالمجال البحري، وتأمين الموانئ والسفن. وللتصدي لسفر الإرهابيين عبر الحدود البحرية، من الضروري توسيع نطاق جمع بيانات سجلات أسماء الركاب/المعلومات المسبقة عن الركاب ليشمل أشكال النقل الأخرى المستخدمة في المجال البحري، مثل العبَّارات والسفن الأخرى، بطريقة تتوافق مع القانون المحلي والدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وينبغي أن تعالج استراتيجيات وتدابير أمن الحدود وإدارتها المخاطر والتهديدات المحددة التي تشكّلها التكنولوجيات الجديدة والناشئة على الحدود البحرية، وبخاصة تتبع السفن المشبوهة والسفن ذاتية القيادة والمنظومات الجوية المسيَّرة، بالإضافة إلى ما يسمى بـ "الأهداف المظلمة" التي قد تكون مؤشرًا على أنشطة أو تهديدات غير قانونية. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط الساحلية الطويلة والنفيذة تستدعي اهتمامًا خاصًا لأن تأمينها قد يكون أصعب. وزيادة على تأمين الموانئ والسفن وإجراء دوريات منتظمة على السواحل والمياه الإقليمية، من الضروري التعاون مع المجتمعات الساحلية، وإشراك هذه المجتمعات في جهود أمن الحدود وإدارتها. وقد تساعد المجتمعات الساحلية في تحديد التهديدات وتوجيه سلطات الأمن البحري لاتخاذ استجابات محددة الأهداف. كما أن المجتمعات الساحلية غالبًا ما تمتلك معرفة فريدة بالأنشطة البحرية المنتظمة وغير المنتظمة التي تؤثر على أمن الحدود البحرية وإدارتها.

ويلزم أن تعالج استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها التحديات الإقليمية المختلفة عند وضع أنظمة مناسبة لأمن الحدود. وفي السياق الأفريقي، على سبيل المثال، توجد داخل العديد من الدول الساحلية أولويات مختلفة بين المجتمعات الساحلية والعواصم التي غالبًا ما تقع في الداخل. ويمكن للأولويات المختلفة أن تعوق وضع استجابات على المستوى الوطني وإنشاء سلطات ووكالات لإدارة الحدود، مع تداخل الولايات القضائية والمناطق الاقتصادية الخالصة مما يزيد من تعقيد العملية. ولخلق أوجه تآزر بين الحدود البرية والبحرية وتعزيز قدرتها على منع سفر الإرهابيين البحري، ينبغي للدول أن توفر التدريب الكافي لموظفي أمن الحدود، بمن فيهم الموظفون العاملون في الخطوط الأمامية. وينبغي أن تتضمن هذه التدريبات محتوى حول خصوصيات أنواع الحدود المختلفة، بما في ذلك المجال البحري، ويجب أن تدمج على نحو شامل اعتبارات حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي المتعلقة بمعايير أمن الحدود وإدارتها في السياق البحري.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 4** (وضع وإنشاء برامج شاملة لمراقبة المناطق الحدودية النائية) و**الممارسة الجيدة 5** (التفاعل مع المجتمعات الحدودية وتمكينها بصفتها طرفًا رئيسًا مساهمًا في أمن الحدود وإدارتها) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 5: تصميم وتنفيذ تقييمات شاملة للمخاطر والآثار الخاصة بكل بلد، وتحديد الاحتياجات في مجال القدرات.

ينبغي للدول أن تصمم وتنفذ أنظمة تقييم المخاطر والآثار الخاصة بكل بلد لتحديد احتياجات الوكالات الوطنية المشاركة في أمن الحدود وإدارتها فيما يتعلق بالقدرات. وينبغي استخدام تقييمات الآثار لتحديد الثغرات المحددة في البنية التحتية، بما في ذلك التجهيزات الأساسية والمعدات والبرمجيات والتكنولوجيات والاحتياجات التدريبية لموظفي أمن الحدود وإدارتها العاملين في الخطوط الأمامية. وهذه المعلومات ضرورية لتحديد مكامن القصور، والمعدات والتكنولوجيات والتدريبات المناسبة اللازمة للموظفين العاملين في الخطوط الأمامية. كما ينبغي إجراء تقييمات المخاطر من أجل تحديد المخاطر المرتبطة بأوجه القصور في مجال القدرات المكيَّفة حسب وكالات محددة تشارك في أمن الحدود وإدارتها، وإدراج آليات استعراض ورصد وتقييم ملائمة.

إن تطبيق تقييمات المخاطر هذه قبل نشر تكنولوجيات جديدة، مثل تكنولوجيا المنظومات الجوية المسيَّرة أو البيانات البيومترية أو الذكاء الاصطناعي، أمر بالغ الأهمية. ولدى الدول أولويات واحتياجات مختلفة يلزم مراعاتها حتى تكون أي تكنولوجيا جديدة فعالة في سياق أمن الحدود وإدارتها. وعند إدخال تكنولوجيات جديدة إلى الدولة، بما في ذلك المعدات والخبرة، ينبغي في البداية تحديد المتطلبات المتعلقة ببناء القدرات. ويستلزم ذلك تحديد ما إذا كانت الدولة المتلقية بحاجة إلى التكنولوجيا المعيَّنة، وما إذا كانت هناك استراتيجية لنشرها، وما إذا كان لدى الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية تدريب كافٍ لاستخدامها، وما إذا كانت الدولة ستحتاج إلى مساعدة مستقبلية لصيانة تلك التكنولوجيا. وفي حالة تلقي الدولة مساعدة دولية لنشر واستخدام التكنولوجيات الجديدة، ينبغي أن تكون هذه المساعدة مستمرة من حيث توفير التدريب والصيانة، مع مراعاة طول عمر التكنولوجيا المعنية.

ويتطلب إنشاء أنظمة تقييم المخاطر هذه حدًا أدنى نسبيًا من الموارد المالية. ولها فائدة عظيمة، إذ توفر هذه الأنظمة الوسائل لتخصيص الموارد المادية والبشرية والمالية لمجالات محددة تشتد الحاجة إليها داخل الوكالات الوطنية المشاركة في أمن الحدود وإدارتها، مثل وكالات أمن الحدود وإنفاذ القانون والجمارك وخدمات الهجرة. وإذا ما أُجريت تقييمات المخاطر بطريقة منهجية ومنتظمة وشاملة، فإن من شأنها أن تتيح للدول إدارة مواردها بكفاءة. كما أنها تتيح للدول تحديد نوع البرامج التدريبية التي ينبغي تنفيذها لفائدة موظفي الخطوط الأمامية ومتى ينبغي تنفيذها من أجل الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة، مع ضمان احترام القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي ذات الصلة. ويُعدّ وضع أنظمة مرنة وآمنة واتباع مبادئ الرقمنة المسؤولة وعدم التمييز والخصوصية والسلامة والأمن والأخلاقيات والحوكمة ضروريًا لتحقيق أمن الحدود الفعال والمستدام.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 12** (إجراء تقييمات فعالة لتحليل المخاطر) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 6: إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان كجزء من تقييمات المخاطر والآثار، بما في ذلك قبل إدخال تكنولوجيات جديدة في سياق أمن الحدود وإدارتها.

ينبغي إدراج عنصر حقوق الإنسان في جميع تقييمات المخاطر والآثار. وينبغي للدول أن تجري العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لتحديد التأثير الفعلي والمحتمل لتدابير أمن الحدود وإدارتها المستخدمة لأغراض مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان وتحديد التدابير اللازمة لمنع هذا التأثير والتخفيف منه ومعالجته. وعبر دمج ضمانات قوية لحقوق الإنسان منذ البداية، بإمكان السلطات اتخاذ خطوات لمنع إساءة استخدام تدابير أمن الحدود وإدارتها وتجنب الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، كما هو موضح سابقًا. ولا يكتفي هذا النهج فحسب بمنع الآثار السلبية لتدابير أمن الحدود وإدارتها على الأشخاص المتضررين منها، بل يساهم أيضًا في تحقيق تدابير مكافحة الإرهاب التي تحترم الحقوق والحريات الفردية.

ويجب أن تبدأ عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان الصحيحة بتحديد الآثار السلبية الفعلية والمحتملة لحقوق الإنسان التي قد تحدثها بعض تدابير أمن الحدود وإدارتها في سياق معين، سواء كانت ناتجة عن عمليات أو تكنولوجيات أو موظفي الخطوط الأمامية. وتماشيًا مع تقييمات المخاطر التي تجرى في سياق أمن الحدود وإدارتها (انظر التوصية 5 من الإضافة الملحقة)، ينبغي

أن تكون العناية الواجبة بحقوق الإنسان مكيَّفة حسب كل بلد وكل وكالة. وينبغي دمجها في جميع مراحل عملية تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم تدابير أمن الحدود وإدارتها. ومن المهم جدًا أن تكون الأطراف التي يُحتمل أن تتأثر بهذه التدابير، بما فيها المجتمعات المحلية الحدودية والأفراد الضعفاء، على دراية بكيفية معالجة الآثار، وما هي السياسات والعمليات المعمول بها للحصول على سبل انتصاف كافية في حالة حدوث انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.

ومن المهم بوجه خاص إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان قبل أن تُدخل الدول تكنولوجيات جديدة في عمليات أمن الحدود وإدارتها. وعند إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان كجزء من نهج قائم على المخاطر، ينبغي للدول أن تعيّن الكيانات والأفراد المسؤولين عن تقييم الآثار المحددة على حقوق الإنسان التي قد تسببها تكنولوجيات معينة أو تسهم فيها في سياق معين من سياقات أمن الحدود وإدارتها، مثل انتهاكات الحق في الخصوصية، والحق في حرية التعبير، والحق في محاكمة عادلة. وينبغي أن ينطوي ذلك على وضع خطة تعالج الآثار السلبية لتصميم التكنولوجيا المعيّنة وصنعها واستخدامها والتخلص منها، فضلًا عن خطة لرصد وتقييم فعاليتها. كما ينبغي أن تتضمن تقييمات المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان تحليلًا محددًا من منظور النوع الاجتماعي يدرس الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتصميم التكنولوجيا الجديدة ونشرها. وينبغي أن يكون التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بشأن تنفيذ العناية الواجبة بحقوق الإنسان ونتائجها شفافًا وشموليًا.

التوصية 7: دمج وتعميم النُّهج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها وإجراءات العمل الروتينية لسلطات أمن الحدود وإدارتها.

يُعدّ دمج النُهج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات وسياسات أمن الحدود وإدارتها أمرًا حيويًا لإنشاء أنظمة فعالة ومتوافقة مع حقوق الإنسان. ويُعدّ إجراء استعراض شامل لمشهد أمن الحدود القائم لتحديد المجالات التي تفتقر إلى مراعاة منظور النوع الاجتماعي أو السياسات التي تؤثر بقدر غير متناسب على الأفراد على أساس النوع الاجتماعي منطلقًا جيدًا لدمج النُهج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي بطريقة منظمة وشاملة. وينبغي أن يستند هذا الاستعراض إلى الأبحاث المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وجمع البيانات حول أدوار الجنسين في أمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك المجتمعات المتضررة، مع الاعتراف بالتجارب والتحديات الفريدة التي تواجهها النساء والرجال والفتيات والفتيان على الحدود الدولية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال الذين قد يكونون معرضين لخطر العنف أو قد وقعوا بالفعل ضحايا له. ومع إيلاء الانتباه إلى الاحتياجات وأوجه الضعف المحددة للنساء والأطفال على الحدود، لا ينبغي لسلطات أمن الحدود وإدارتها أن تفترض أنهم يفتقرون إلى القدرة على التصرف وعليها أن تصون كرامتهم واستقلاليتهم. ومن المهم ملاحظة أن الجماعات الإرهابية قد تستغل القوالب النمطية والديناميات المحلية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث قد لا تطابق النساء والفتيات التوصيفات الأمنية التقليدية، وبالتالي قد تثير شكوكًا أقل عند المعابر الحدودية، مما يزيد من احتمالية تنفيذ الهجمات أو دعم الأدوار بنجاح. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز آليات جمع البيانات عند المعابر الحدودية من خلال دمج البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس لفهم التجارب المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات. ويُعد تحليل هذه البيانات أساسيًا لتحديد الاتجاهات والفجوات والتحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجال أمن الحدود وإدارتها. وبالتالي، يمكن استخدام الرؤى المكتسبة لتكييف السياسات والإجراءات والبنية التحتية لتلبية احتياجات الأفراد المتنوعة على نحو فعال.

وبعد إجراء الاستعراض الشامل، ينبغي للدول أن تعدّل وتكيّف التدابير القائمة لدمج النهج المراعي للنوع الاجتماعي بالإضافة إلى وضع سياسات جديدة مصمَّمة خصيصًا لمعالجة المخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجال أمن الحدود وإدارتها وما يواجه الرجال والنساء والفتيان والفتيات من احتياجات وتحديات خاصة. ويُعدّ التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم خبراء النوع الاجتماعي ومجموعات المناصرة من المجتمع المدني على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك المنظمات النسائية، والمنظمات الدولية، ضروريًا لتعزيز فعالية السياسات الجديدة وتنوعها وشموليتها.

ولإنشاء قوة عاملة متنوعة وشمولية في مجال أمن الحدود وإدارتها، من الضروري تعزيز المشاركة المتنوعة في أنشطة التدريب وحلقات العمل العامة. ومن المهم أيضًا إشراك الموظفين الذكور والإناث لتقييم التحديات ومعالجتها بطريقة تراعي الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وكذلك تشجيع كل من النساء والرجال على المشاركة في المناقشات والمبادرات ووضع السياسات التي تهدف إلى تعزيز التنوع والشمول داخل القوى العاملة في مجال أمن الحدود وإدارتها. وعلى سبيل المثال، بالإمكان إنشاء فرق عمل تجمع بين الموظفين الذكور والإناث للتعاون في تحليل ومعالجة القضايا التي يواجهونها من منظور النوع الاجتماعي في مهام أمن الحدود وإدارتها اليومية. وهذا يكفل الاستماع إلى منظورات متنوعة ويعزز المهارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي المستخدمة في حل المشكلات. ومن المهم أيضًا الاعتراف بأهمية الرجال كشركاء في تعزيز المساواة بين الجنسين وخلق بيئة عمل شمولية داخل وكالات أمن الحدود وإدارتها.

ولتحقيق تأثير حقيقي، من الضروري تعميم المنظور المراعي للنوع الاجتماعي في العمل اليومي لسلطات أمن الحدود مع التركيز على تعزيز التعاون عبر الحدود وكذلك على الامتثال لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك دمج الاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في العمليات اليومية لموظفي أمن الحدود وإدارتها المشاركين في التحقيق في قضايا مثل التعذيب أو العنف الجنسي القائم على نوع الجنس أو غيره من ضروب سوء المعاملة، وضمان دعم الضحايا للإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات وإحالتهم إلى المصالح الطبية والنفسية-الاجتماعية المناسبة والمختصة، وتجنب معاودة الصدمة. ومن المهم جدًا تطبيق نُهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي على جميع الأشخاص الذين يتعاملون مع سلطات الحدود، سواء كانوا سائحين أو مهاجرين أو طالبي لجوء أو ضحايا جريمة ما أو شهودًا عليها أو مزعومين بارتكابها، أو كانوا أيضًا مواطنين ومقيمين في المجتمعات الحدودية.

التوصية 8: استخدام المنظومات الجوية المسيَّرة لتعزيز أمن الحدود، خاصة في المناطق التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة أو تواجه صعوبات في الوصول إليها.

أصبح استخدام المنظومات الجوية المسيَّرة أداة شائعة في مجال أمن الحدود، حيث توفر العديد من الفوائد للوكالات والأفراد المعنيين بحماية الحدود. وينبغي إبراز هذه الفوائد لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في جهود أمن الحدود وإدارتها. ويتيح نشر هذه المنظومات الرصد المكاني المنتظم والواسع للمناطق الحدودية، مما يمكّن من مراقبة شاملة للمناطق الحدودية الطويلة والنفيذة. ويساعد استخدام هذه المنظومات ضباط دوريات الحدود في رصد الأنشطة غير القانونية وكشفها على نحو أنجع، ومنها المعابر الحدودية غير المصرح بها أو عمليات التهريب. وتُعدّ تكلفة نشر المنظومات الجوية المسيَّرة لأغراض المراقبة أقل من تكلفة الطرق التقليدية مثل الطائرات المأهولة أو الدوريات الأرضية، مما يتيح مراقبة أكثر تواترًا واستدامة، وبالتالي يحسّن فرص الكشف عن التهديدات الحدودية والاستجابة لها. ويُعدّ تعزيز قدرة الدول على الاستجابة لمثل هذه التهديدات خطوة أساسية لضمان الاستخدام الفعّال لفوائد نشر المنظومات الجوية المسيَّرة. وتتميز هذه المنظومات بقدرة عالية على المناورة، والوصول إلى المناطق النائية التي يصعب مراقبتها بالأساليب التقليدية. وتُعدّ هذه الخاصية مفيدة بوجه خاص في مراقبة التضاريس المعقدة والوعرة التي توجد غالبًا على طول الحدود، مثل المسطحات المائية أو المناطق الجبلية. وتقلل قدرة المراقبة عن بُعد التي تمتلكها المنظومات الجوية المسيَّرة من الحاجة إلى الدوريات الميدانية؛ وهذا لا يسهم فقط في تقليل الحاجة إلى تواجد بشري في المناطق الحدودية التي قد تكون خطرة أو وعرة، بل يعزز أيضًا أمن الموظفين عبر عدم الكشف عن هويتهم وتقليل خطر الاحتكاك بالجهات المعادية. وبالتالي، يُسهم هذا النهج في تبني استراتيجيات أمنية أنجع، تولي الأولوية للاستجابة والتدخل الاستباقيين بدلًا من الاعتماد على المراقبة المستمرة.

وينبغي للدول أن تكفل أن استخدام المنظومات الجوية المسيَّرة في مجال أمن الحدود وإدارتها يندرج ضمن إطار وطني أوسع ينظم استخدام هذه المنظومات، ويشمل سياسات مكافحة المنظومات الجوية المسيَّرة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة استخدامها لأغراض إرهابية. وينبغي أن يستند هذا الإطار إلى التشريعات والإجراءات التنظيمية الوطنية، وأن ينص على اشتراطات تدريبية، وبرامج وعمليات الحيازة، التي تتوافق جميعها مع القانون الدولي. ويمكن الرجوع في هذا الشأن إلى التوصيات

السياساتية القائمة، من قبيل مذكرة برلين بشأن الممارسات الجيدة لمكافحة استخدام الإرهابيين للمنظومات الجوية المسيَّرة، ومبادئ أبوظبي التوجيهية غير الملزمة المتعلقة بالتهديدات التي تشكلها منظومات الجوية المسيَّرة.

وقبل نشر المنظومات الجوية المسيَّرة، من المهم تحديد التحديات والفرص والمخاطر المحتملة المرتبطة باستخدامها. وينبغي للدول التي تخطط لاستخدام هذه المنظومات لأغراض أمن الحدود وإدارتها أن تضع أهدافًا ومقاصد واضحة لاستخدامها منذ البداية. ويلزم أن يتناول التقييم الأولي لهذه التكنولوجيا تحديد مجالات المخاطر، ومتطلبات الموارد، وكذلك الحالات التي قد تكون فيها تكنولوجيا المنظومات الجوية المسيَّرة غير ملائمة. وفي المناطق الحدودية المتنازع عليها أو التي لا يوجد فيها ترسيم واضح للحدود، ينبغي تحديد المنطقة الخاضعة للمراقبة والغرض من استخدامها، مع تقييم شرعية، وضرورة، وتناسب اللجوء إلى تلك التكنولوجيا في مثل هذه السياقات.

ويثير استخدام المنظومات الجوية المسيَّرة في مجال أمن الحدود وإدارتها مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الحياة والحق في الخصوصية وحرية التنقل والحماية من التمييز. ويُوصى بالتركيز على الحماية من الممارسات التمييزية، بما في ذلك التصنيف التمييزي في عمليات المنظومات الجوية المسيَّرة. ونظرًا لهذا التأثير المحتمل على حقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تكفل أن أنشطة المراقبة التي تتيحها المنظومات الجوية المسيَّرة متوافقة مع حقوق الإنسان. وعليه، ينبغي وضع قوانين وسياسات ومبادئ توجيهية واضحة ودقيقة، يسهل الوصول إليها، وقابلة للتنبؤ لتنظيم استخدام تكنولوجيا المنظومات الجوية المسيَّرة، مع آليات ملائمة للرقابة والمساءلة المستقلة والفعالة.

وينبغي أن يسبق نشر أي منظومات جوية مسيَّرة وتنفيذ أي برامج لجمع البيانات تقييمات شاملة للمخاطر والآثار على حقوق الإنسان وحماية البيانات. ورغم أن البيانات المستخرجة من المنظومات الجوية المسيَّرة قد تكون ذات قيمة، إلا أن هناك احتمالًا أيضًا لإساءة استخدامها. وينبغي أن تحدد هذه التقييمات شروط جمع البيانات وتخزينها واستخدامها وبروتوكولات التبادل المحتملة، مع الحفاظ على الشفافية مع المجتمعات المحلية. ويُعدّ الحدّ من البيانات - أي جمع البيانات اللازمة فقط للغرض المراد تحقيقه - أمرًا جوهريًا. كما يلزم أيضًا تقليل فترات الاحتفاظ بالبيانات والالتزام بقيود واضحة للغرض من معالجة البيانات وتقاسمها. ويتعين إبلاغ الجمهور بوضوح حول خطط التعامل مع اختراق البيانات؛ وفي حالة تعرض بيانات المنظومات الجوية المسيَّرة للاختراق، ينبغي أن تكون خطط الطوارئ شفافة ومتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك خطط أمنية كافية للتعامل مع حالات الطوارئ المحتملة التي قد تشكّل فيها المنظومات الجوية المسيَّرة تهديدًا ماديًا للجمهور، مما يسهم في تعزيز ثقة الجمهور.

وينبغي أيضًا التأكيد على أهمية البحث العلمي في تطوير واستخدام المنظومات الجوية المسيَّرة. وعلى الدول أن تشجع وتدعم بفعالية البحث العلمي الذي يركّز على الاستخدام المتقدم لهذه المنظومات وتحليل البيانات المستخرجة منها، بما يشمل البحوث في تكنولوجيا المراقبة بالأسراب، والاستشعار المتقدم، وطرق تحليل الصور والفيديو القائمة على الذكاء الاصطناعي، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 4** (وضع وإنشاء برامج شاملة لمراقبة المناطق الحدودية النائية) من وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 9: ضمان استخدام الأنظمة البيومترية في مجال أمن الحدود وإدارتها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، وبما يتماشى مع الممارسات الجيدة الدولية.

أصبح استخدام التقنيات البيومترية شائعًا في سياق أمن الحدود وإدارتها، حيث يمكن نشر الأنظمة البيومترية بطرق متعددة؛ مثل تسهيل وتسريع التنقل المنتظم والآمن عبر الحدود من خلال بوابات آلية لمراقبة الحدود، والتحقق من وثائق السفر

وتحديد الهويات المزورة، وكذلك تحديد الأفراد الضعفاء الذين قد يكونون بحاجة إلى المساعدة. وعلاوة على ذلك، يوفر استخدام البيانات البيومترية دقةً أعلى مقارنة بالبيانات البيوغرافية الأخرى، مما يقلل من احتمالية حدوث تطابقات إيجابية خاطئة.

ومع ذلك، فإن إدخال الأنظمة البيومترية على الحدود بطريقة مسؤولة يتطلب قدرات وخبرات قانونية وتقنية كبيرة، إضافةً إلى موارد كافية، والتي قد تختلف من منطقة إلى أخرى. ويتطلب تنفيذ هذه الأنظمة دراسة متأنية للظروف والقدرات المحلية لضمان الفعالية والموثوقية، ما يجعل من الضروري اتباع نهج مخصص لكل منطقة، مع توفير الدعم والاستثمار المستمرين لتلبية احتياجاتها وتحدياتها الخاصة.

وينبغي جمع البيانات البيومترية واستخدامها ونقلها على نحو مسؤول، بغرض فحص تحركات الركاب عبر الحدود من خلال قوائم المراقبة وقواعد البيانات الوطنية والدولية، بما يتوافق مع القانون المحلي والدولي، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، بحسب الاقتضاء. وتتطلب هذه العملية اهتمامًا دقيقًا بالأطر والمعايير القانونية ذات الصلة لضمان حماية الحق في الخصوصية وحماية البيانات البيومترية.[7] ولتلبية هذه المتطلبات، تُعتبر ممارسات إدارة البيانات المسؤولة - التي تسترشد بالمعايير الدولية لحماية البيانات التي تنظم جمع البيانات واستخدامها وتخزينها وتقاسمها - أساسية في حماية البيانات البيومترية الحساسة وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية. وتشدد هذه المعايير على حظر الجمع السري، وفرض قيود صارمة على استخدام البيانات لأغراض محددة، والحماية من إعادة استخدامها، وتحديد فترات الاحتفاظ بها، وضمان حقوق الأفراد في مراجعة بياناتهم وتصحيحها وحذفها. ويُعدّ ذلك ضروريًا بوجه خاص فيما يتعلق بقواعد البيانات وقوائم المراقبة، حيث ينبغي إيلاء عناية فائقة لتلبية الحاجة إلى ضمانات محددة للبيانات البيومترية الحساسة، مثل البيانات البيومترية لطالبي اللجوء.

إن الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الأجنبية التي لها ولايات ذات صلة، إلى جانب مبادرات مثل برنامج المساعدة والدعم في مجال قوائم المراقبة (WASP) الذي تقدمه الولايات المتحدة، تُعدّ ذات قيمة كبيرة في إنشاء قوائم مراقبة فعّالة وتيسير تبادل قوائم المراقبة بين الوكالات الأجنبية الشريكة. ومن خلال الاستفادة من خبرات وموارد المتعاونين الدوليين، يمكن للدول تعزيز دقة وكفاءة تدابير أمن الحدود. وتعمل الجهود التعاونية على تسهيل تبادل الممارسات الفضلى، وتطوير القدرات التكنولوجية، وتطبيق بروتوكولات تقاسم المعلومات الاستخباراتية، مما يسهم في تعزيز القدرة على تحديد ورصد التهديدات المحتملة عبر الحدود. وإلى جانب تعزيز الأمن الوطني، تسهم هذه الشراكات في تقوية التعاون العالمي في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

ومن شأن الفصل المدروس بين البيانات الحساسة وغير الحساسة أن يساعد في معالجة بعض التحديات التقنية والقانونية عند تقاسم البيانات البيومترية مع أطراف ثالثة. ويضمن هذا النهج الكشف فقط عن المعلومات الضرورية جدًا، مما يقلل من مخاطر انتهاك الخصوصية والوصول غير المصرح به. كما ينبغي توفير حماية خاصة للبيانات الحساسة. وعن طريق تبني هذه الممارسة، يمكن للمنظمات الامتثال للمتطلبات التنظيمية على نحو أنجع، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الممارسات المتعلقة بتقاسم البيانات.

وعند معالجة البيانات البيومترية الحساسة، ينبغي للدول أن تضع إطارًا قانونيًا شاملًا ينظم جمع البيانات ويكفل القدرات التقنية اللازمة لتحقيق جمع وتخزين موثوقين. كما ينبغي معالجة الحاجة المحتملة لتقاسم البيانات وأهداف هذا التبادل بوضوح.

---

[7] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 12؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المادة 8؛ واتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية (وبروتوكولها الإضافي)؛ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 11.

وبعد تقاسم البيانات، ينبغي توضيح جوانب التحكم في البيانات والمسؤولية عنها وإجراءات التخزين وفترات الاحتفاظ وإجراءات ما بعد الجمع في إطار اتفاقية محددة. ويلزم تنفيذ آليات رصد وتقييم مستمرة لضمان الالتزام بالاتفاقية وتطبيق الممارسات الملائمة في إدارة البيانات. كما ينبغي معالجة المخاوف بشأن إمكانية إساءة استخدام البيانات البيومترية، بما في ذلك الوصول غير المصرح به. وللتخفيف من هذه المخاطر، تُعدّ قوانين الخصوصية وحماية البيانات القوية التي تنظم استخدام البيانات البيومترية أمرًا ضروريًا، حيث تشمل ضمانات محددة لحقوق الإنسان مثل تقييد استخدام البيانات لأغراض محددة وتحديد فترات الاحتفاظ بها. وينبغي أن تقتصر اللوائح على استخدام البيانات البيومترية للأغراض المقصودة، ومنع الممارسات التمييزية على أساس الخصائص المحمية كالعِرق أو الجنس أو السمات الجسدية الأخرى. ويجب أن تخضع تكنولوجيا البيانات البيومترية لاختبارات صارمة للتحقق من دقتها وجودتها، وأن يكون استخدامها شفافًا لضمان موافقة الجمهور.

كما ينطوي تعزيز الاستخدام المسؤول والفعال للبيانات البيومترية في مجال أمن الحدود وإدارتها على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتضمن ذلك التعاون مع الأطراف الفاعلة الرئيسة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتعزيز نهج شامل للمجتمع ككل لإدارة البيانات وحوكمتها، بما يتماشى مع التوصية 12 من الإضافة الملحقة. وعبر الاستفادة من خبرات وموارد طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، يمكن لمبادرات أمن الحدود وإدارتها الحصول على منظور أوسع حول اعتبارات حقوق الإنسان، والممارسات الجيدة، والتطورات التكنولوجية.

التوصية 10: استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب لمنع سفر الإرهابيين.

بموجب قراري مجلس الأمن 2178 (2014) و2396 (2017)، يتعين على الدول وضع إجراءات قائمة على الأدلة لتقييم مخاطر المسافرين وفحصهم، تشمل جمع وتحليل بيانات السفر، من خلال تطوير القدرات على جمع وتحليل وتقاسم المعلومات المسبقة عن الركاب (API) وبيانات سجلات أسماء الركاب (PNR). وينبغي أن تراعي هذه الإجراءات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلى جانب تعزيز الربط بقوائم المراقبة الوطنية والدولية وقواعد بيانات مكافحة الإرهاب والجريمة. وتكمن أهمية هذه الأنظمة في مدى فعاليتها في تحديد وكشف واعتراض الأفراد ذوي المخاطر العالية، مثل الإرهابيين المعروفين المشتبه بهم والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ومن أجل التصدي لسفر الإرهابيين على نحو فعال، ينبغي للدول أن تعزز أطرها القانونية والسياساتية الوطنية، بما في ذلك إنشاء هيكل تشغيلي مخصص مثل "وحدة معلومات الركاب" (PIU) وضمان التواصل مع قطاع النقل. كما يُعدّ تطوير القدرات البشرية والتقنية لجمع واستخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب بكفاءة أمرًا ضروريًا.

ولضمان حماية حقوق الإنسان عند جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتقاسمها، ينبغي أن تتسق الجهود مع القانونين المحلي والدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والممارسات الموصى بها ذات الصلة مثل مذكرة نيويورك بشأن الممارسات الجيدة لمنع سفر الإرهابيين ومجموعة أدوات قوائم المراقبة المعنية بمكافحة الإرهاب. ونظرًا للتأثير المحتمل لبيانات المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب على حقوق الإنسان، خاصة الحق في الخصوصية، فإنه من الضروري وضع سياسات ومبادئ توجيهية واضحة ومتوافقة مع حقوق الإنسان لإدارة البيانات. وينبغي أن توضح هذه المبادئ التوجيهية الممارسات الجيدة في جمع المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب ومعالجتها وتخزينها وتقاسمها، مما يكفل الحماية المناسبة للبيانات الحساسة، ويمكّن وكالات مراقبة الحدود وإنفاذ القانون والجمارك من أداء واجباتها بفعالية وسرعة. وعن طريق تفعيل المتطلبات القانونية، يمكن لاستراتيجيات أمن الحدود وإدارتها دعم حقوق الإنسان بفعالية والتصدي للانتهاكات المحتملة، وذلك عبر تقليل حجم البيانات المُجمعة، وتحديد فترات الاحتفاظ بالبيانات تحديدًا واضحًا، ووضع قيود على استخدام البيانات لأغراض محددة، وحماية البيانات الحساسة، والنظر بعناية في التقاسم المناسب للبيانات.

ولضمان التنفيذ الفعال وتيسير المساعدة على المستوى المحلي، ينبغي للدول أن تنظر في تبني استراتيجيات مستدامة تواكب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيات الحديثة والناشئة للتعامل مع التحديات المتعددة والمتداخلة المتعلقة بأمن البيانات والمعايير القانونية، لاسيما فيما يتعلق بالحق في الخصوصية. وينبغي إنشاء آليات منتظمة للتدقيق والرصد لضمان الالتزام المستمر بهذه السياسات والمبادئ التوجيهية ومعالجة أي انحرافات فور حدوثها.

وتستند هذه التوصية إلى **الممارسة الجيدة 7** (وضع وتنفيذ برامج وآليات تبادل المعلومات بشأن أمن الحدود وإدارتها) الواردة في وثيقة الممارسات الجيدة لعام 2016.

التوصية 11: الاعتراف بفوائد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال أمن الحدود وإدارتها مع مراعاة الاعتبارات التقنية والقانونية واعتبارات حقوق الإنسان من خلال الشفافية والمساءلة.

أصبح دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال أمن الحدود وإدارتها ينتشر أكثر فأكثر. وينبغي للدول أن تنظر في دمج الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات أمن الحدود وإدارتها بما يعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الموظفون العاملون في الخطوط الأمامية والأفراد الذين يعبرون الحدود. وتشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال التنبؤ بأنماط الهجرة، وتقييم المخاطر المرتبطة بطلبات الهجرة، وكشف الاحتيال، ومراقبة المهاجرين داخل الدول، بالإضافة إلى تسريع عمليات إعادة توطين اللاجئين من خلال أنظمة المطابقة المكانية.

وعندما تدمج الدول الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات أمن الحدود وإدارتها، فإن الشفافية بخصوص استخدام هذه التكنولوجيا لا تُعدّ ضرورية لتعزيز الوعي لدى أصحاب المصلحة فحسب، بل تساهم أيضًا في تعزيز المساءلة في حالات سوء الاستخدام أو الخلل. وإذا كانت الدول تستخدم بالفعل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فينبغي عليها إعادة تقييم فعالية أنظمتها الحالية، مع التشديد على أهمية الشفافية وضمان الجودة، بالإضافة إلى اتباع ممارسات الذكاء الاصطناعي المتوافقة مع حقوق الإنسان، والاعتبارات الأخلاقية، والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي. كما يُعدّ الرصد المستمر وتكييف الخوارزميات أمرًا جوهريًا للحدّ من العواقب السلبية الناجمة عن التحيّزات المحتملة ضد المهاجرين وغيرهم من الأفراد الذين يعبرون الحدود، مما يفرز نتائج عادلة وشفافة. ويمكن أن يسهم مدققو الخوارزميات بوجه خاص في هذه العملية، مما يعزز قدرة موظفي أمن الحدود على المستويين الوطني والمحلي على الاستخدام السليم لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحديد مكامن ضعفها التقنية. ويصبح هذا الأمر مهمًا على نحو خاص في العمليات شبه الآلية التي تتطلب التحقق من الطلبات.

وينبغي تصميم وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال أمن الحدود وإدارتها بصورة تكفل الإنصاف وتمنع التمييز والتصنيف والوصم في التصميم الخوارزمي وعمليات صنع القرار، والحدّ من التحيّزات المحتملة التي قد تؤثر تأثيرًا غير متناسب على الأفراد أو المجموعات على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو أي وضع آخر أو العمر. وينبغي للدول أن تتبنى سياسات أو تشريعات مناسبة تنص على تحديد الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وعلى التخفيف من حدتها على نحو مناسب من البداية.

كما ينبغي أن تشمل هذه السياسات والتشريعات ضمانات قوية لحماية أصحاب البيانات، بما في ذلك ممارسات شفافة لاستخدام البيانات وتقاسمها، مع توفير سبل الانتصاف وسبل الطعن في جمع البيانات والقرارات المستمدة من البيانات المُولّدة عن طريق أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما ينبغي لعملية صنع القرار الآلي أن تكون مصرحًا بها بموجب القانون الوطني، وأن تتضمن ضمانات لحقوق الإنسان، مثل التدقيق الإلزامي واختبارات عدم التمييز قبل نشرها، ثم دوريًا بعد ذلك، إلى جانب الرقابة المستقلة والفعالة. وفي جميع الحالات، ينبغي أن تخضع عملية صنع القرار الآلي دائمًا للتحكم البشري.

ومع الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي، فإن المشهد التنظيمي آخذ في التطور. ويُعدّ التعاون بين الخبراء القانونيين والتقنيين ضروريًا للتعامل مع المشهد التنظيمي المعقد في مجال الذكاء الاصطناعي، ولضمان الالتزام بأطره التنظيمية المتعددة والمتنامية. وإلى جانب الامتثال القانوني، يُسهم هذا التعاون في تعزيز دمج حقوق الإنسان، والاعتبارات الأخلاقية، والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي، في عملية تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره. وعن طريق العمل المشترك، يمكن للخبراء القانونيين والتقنيين التصدي للتحديات الأخلاقية، مثل التحيّز الخوارزمي وخصوصية البيانات والشفافية، مما يعزز الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

التوصية 12: تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استحداث واستخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال أمن الحدود وإدارتها.

تُوجَد الشركات الخاصة غالبًا في طليعة الابتكار التكنولوجي. وعبر إقامة شراكات معها وإنشاء آليات للمساءلة، يمكن لوكالات أمن الحدود الوصول إلى أحدث التكنولوجيات والاستفادة من التطورات في مجالات مثل المنظومات الجوية المسيَّرة والذكاء الاصطناعي. ويُعدّ تعزيز التعاون بين الحكومات ومعاهد الأبحاث المتخصصة في التكنولوجيا الرقمية والقطاع الخاص عنصرًا رئيسيًا للانتقال إلى التكنولوجيات الرقمية الحديثة والآمنة وأخلاقية.

وينبغي للدول أن تحدد شركاء من القطاع الخاص ممن يمتلكون الخبرة في تطوير أو تنفيذ أو صيانة التكنولوجيات ذات الصلة بأمن الحدود، وتشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص حيثما يكون ذلك ملائمًا. ويمكن لهذه الشراكات أن تحقق فوائد متعددة من خلال أنماط تعاون متنوعة، بما في ذلك مشاريع البحث والتطوير المشتركة التي تستهدف معالجة التحديات أو سد الثغرات المحددة في تكنولوجيا أمن الحدود. كما ينبغي إنشاء آليات لتبادل المعلومات بين الشركاء من القطاعين العام والخاص عند الحاجة. ومن شأن التعاون في برامج التدريب الموجهة للموظفين من كلا القطاعين، ممن يشاركون في تشغيل التكنولوجيات الحديثة وصيانتها، أن يعزز تبادل المعرفة والفهم المتبادل.

وينبغي إجراء استعراضات وتقييمات دورية لترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقييم فعاليتها وإجراء التعديلات اللازمة. وعلى الدول اتخاذ خطوات إضافية لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد ترتكبها المؤسسات التجارية التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها، أو التي تتلقى دعمًا وخدمات كبيرة من الوكالات الحكومية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، اشتراط أن تكفل العناية الواجبة بحقوق الإنسان تحديد ومنع وتخفيف ومراعاة التأثير الذي قد تحدثه تكنولوجياتها على حقوق الإنسان (انظر التوصية 6 من هذه الإضافة الملحقة). وتُعدّ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ذات فائدة خاصة في هذا السياق.

التوصية 13: تدريب الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية على استخدام التكنولوجيات الجديدة بما يتوافق مع حقوق الإنسان ومراعاة منظور النوع الاجتماعي، مع الحفاظ على أمنهم في أثناء أداء عملهم.

عند إدخال تكنولوجيات جديدة في مجال أمن الحدود وإدارتها، ينبغي توفير برامج تدريب متقدمة ومتوافقة مع حقوق الإنسان ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي لموظفي الحدود والجمارك وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون المعنيين بأمن الحدود وإدارتها. ولتعزيز كفاءة الموظفين في استخدام التكنولوجيات الحديثة، ينبغي للدول وضع برامج تدريبية شاملة تضم وحدات متخصصة حول مبادئ تشغيل وصيانة التكنولوجيات ذات الصلة بأمن الحدود، مثل المنظومات الجوية المسيَّرة وأجهزة الاستشعار والأنظمة البيومترية. كما تُعدّ جلسات التدريب العملي أساسية لتعريف سلطات أمن الحدود وإدارتها باستخدام هذه التكنولوجيات في بيئات المحاكاة أو بيئات متحكَّم فيها، وتتيح للموظفين الفرصة للتدرب على تشغيل الأجهزة في ظروف تحاكي الواقع، مما يعزز مهاراتهم التشغيلية. وينبغي أن تركّز برامج التدريب المعنية بأمن الحدود وإدارتها التي تسعى إلى الاستفادة من فوائد التكنولوجيات الجديدة على مواضيع رئيسية تشمل الآلات البيومترية، وجمع ومعالجة البيانات، وأخذ البصمات، وكشف تزوير الوثائق. ولضمان الاستخدام المسؤول والمراعي لحقوق الإنسان للبيانات البيومترية من قبل موظفي أمن الحدود العاملين

في الخطوط الأمامية، فإن التعاون مع كيانات متخصصة مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعاهد البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني قد يكون مفيدًا. وتساعد هذه الشراكات الممارسين على فهم أهمية حقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية والاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي، مما يعزز تنفيذ الأنظمة البيومترية على نحو أخلاقي ومسؤول، ويشجع الممارسات الشمولية التي تحترم حقوق الإنسان وتحميها.

وينبغي أن يكون موظفو أمن الحدود المكلفون بالتحقق من الوثائق ومنع سفر الإرهابيين، على دراية بالمفاهيم الرئيسية لأمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك: مناطق الاهتمام (الدول التي تشهد نزاعات داخلية، والجماعات المعنية، والعناصر الرئيسية للأعمال الإرهابية أو الإجرامية)، والطرق مثار الاهتمام، والإجراءات التكتيكية التي تتيح للمشغلين العمل في بيئة آمنة. ويتعين تقديم الدعم "المباشر" والدعم "غير المباشر" للدول التي تواجه تهديدات أمنية متعددة الأبعاد على حدودها. ويشمل الدعم "المباشر" توفير الأدوات التكنولوجية المناسبة مثل أنظمة البرمجيات والأجهزة الملائمة، وتركيب كاميرات المراقبة وأنظمة المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب، وتدريب فرق الكلاب البوليسية وغيرها. أما الدعم "غير المباشر" فيتمثل في بناء قدرات موظفي أمن الحدود والجمارك وتدريبهم على حقوق الإنسان وتعميم منظور النوع الاجتماعي في عملهم.

ويلزم أن تستهدف البرامج التدريبية احتياجات فرادى الموظفين في مختلف المستويات الوظيفية. ولتعزيز استخدام التكنولوجيا الجديدة استخدامًا فعالًا ومتوافقًا مع مبادئ حقوق الإنسان، يحتاج الموظفون إلى تدريب محدد على جوانب معيَّنة من التكنولوجيا الجديدة، كما قد يحتاجون إلى إعادة التدريب بصورة دورية مع تطور التكنولوجيات أو عند نقلهم إلى مراكز عمل جديدة. وغالبًا ما يحصل كبار الموظفين على التدريب الأساسي، بينما يكون صغار الموظفون هم المسؤولون عن تشغيل الآلات والتعامل مع البيانات مباشرةً على أرض الواقع. ومن هنا تبرز أهمية إيصال المهارات والمعارف إلى المستوى التشغيلي. كما أنه من الضروري على سلطات الحدود التي تستفيد من برنامج تدريبي أن تمنح الموظفين فترة دوام في الوظيفة التي تدربوا على العمل فيها. وعلى الدول أن تتبنى سياسات محددة وإجراءات تشغيل موحدة لحماية أمن وسلامة موظفي أمن الحدود العاملين في الخطوط الأمامية، وتهيئة بيئة عمل تتيح لهم أداء واجباتهم بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان.

إن تدريب موظفي أمن الحدود العاملين في الخطوط الأمامية على الأطر القانونية والأخلاقية المحيطة باستخدام التكنولوجيا في مجال أمن الحدود عامل مهم في تعزيز فهمهم لحدود سلطتهم وحقوق الأفراد، والعواقب المترتبة على أي انتهاكات محتملة. ولضمان الاستخدام المتوافق مع حقوق الإنسان، والمراعي لمنظور النوع الاجتماعي للتكنولوجيات الجديدة، ينبغي أن تركّز برامج التدريب على التفاعل مع الفئات المجتمعية المحددة، مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، وتكييفها مع التحديات القانونية والتقنية وتحديات حقوق الإنسان المرتبطة بنوع الحدود وسياقها الجغرافي، بما يتماشى مع التوصيتين 7 و8 من هذه الإضافة الملحقة. وينبغي في برامج التدريب أن تدمج حقوق الإنسان والاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي إدماجًا كاملًا في جميع المناهج التدريبية، وتتضمن وحدات تدريبية مخصصة حول قضايا حقوق الإنسان المستهدفة ذات الصلة، والآثار القانونية للنُّهج القائمة على حقوق الإنسان والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي في مجال أمن الحدود وإدارتها والتي تركّز، من بين جملة أمور، على فهم الأطر الدولية لحقوق الإنسان، والالتزامات المتعلقة بالاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن شأن دمج اعتبارات حقوق الإنسان المطبقة على الأنشطة التشغيلية الملموسة في برامج التدريب أن يرسّخ لدى الموظفين فهمًا قويًا بأهمية احترام وحماية حقوق الإنسان من أجل استجابات تشغيلية أنجع، وقواعد ومعايير دولية مجدية في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن الاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وللجوانب الأخلاقية في أثناء عمليات أمن الحدود. ويُعدّ إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، في هذه العملية بطريقة آمنة وبناءة وقائمة على الثقة، أمرًا أساسيًا لضمان توافق التدريب مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتماشيًا مع التوصية 1 من الإضافة الملحقة، ينبغي أن يخضع الموظفون العاملون في الخطوط الأمامية المكلفون بمسؤوليات أمن الحدود وإدارتها لتدريب شامل يهدف إلى تعزيز التعاون مع المجتمعات الحدودية، مع الأخذ في الحسبان اعتبارات حقوق الإنسان والممارسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. وينبغي أن تتخذ هذه الدورات التدريبية طابعًا محليًا، وأن تُسلط الضوء على الاعتبارات المتعلقة بالعمر وبالنوع الاجتماعي داخل هذه المجتمعات، مثل ضمان وجود موظفات للتعامل مع الإناث من أفراد المجتمع المحلي. ونظرًا لتعدد اللغات في المجتمعات الحدودية والتي قد تختلف عن اللغة الرسمية أو لغة موظفي الخطوط الأمامية، من الضروري أن يكون الموظفون قادرين على التواصل باللغات المتداولة محليًا.

كما ينبغي أن تراعي برامج التدريب على التكنولوجيات الحديثة المقدمة من الشركاء الدوليين احتياجات المتلقين، وتكفل استدامة استخدام هذه التكنولوجيات وطول عمر التجهيزات البيومترية والتكنولوجية الأخرى، مع الاعتماد على استراتيجية واضحة طويلة الأجل فيما يتعلق بالتدريب والصيانة. ويتميز البرنامج التدريبي الجيد بتقديم دعم فردي للمشاركين، يعكس متطلبات مناصبهم وتوقعاتها، ويتسم بالفاعلية. وينبغي دعم التدريب بتدفق مستمر للمعلومات المتبادلة بين الموظفين التشغيليين حول التهديدات الجديدة المحتملة، والطرق الجديدة، وأساليب العمل الجديدة. ولتعزيز استدامة برامج التدريب، ينبغي أن تركّز الدول على برامج "تدريب المدربين" وتنظر في استخدام فرق تدريب متنقلة تضم مدربين ذوي خبرة ممن هم أيضًا موظفون في الخدمة الفعلية. وتحتوي برامج التدريب المستدامة على آليات شاملة للرصد والتقييم، تهدف إلى تقييم فعالية التدريب على نحو شامل، بما في ذلك مدى الالتزام بحقوق الإنسان، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي، والمعرفة والمهارات، واتخاذ القرارات الأخلاقية.

التوصية 14: إدراج وحدات تدريبية مكرسة لمنظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حصص متخصصة حول العنف الجنسي القائم على نوع الجنسي في برامج التدريب على أمن الحدود وإدارتها.

لتعزيز فهم موظفي أمن الحدود العاملين في الخطوط الأمامية للتحديات الفريدة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي التي يواجهها الأفراد على الحدود الدولية وعند عبور الحدود، ينبغي أن تكفل برامج التدريب الفعالة في مجال أمن الحدود وإدارتها وحدات حول حقوق الإنسان، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس. وينبغي أن تكون الدورات التدريبية عملية وتركّز على تفعيل منظور النوع الاجتماعي في العمليات اليومية لموظفي أمن الحدود، والتعامل مع القضايا الحساسة، مثل التحقيق في مزاعم الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي القائم على نوع الجنس أو التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، وضمان دعم الضحايا للإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات. كما ينبغي تدريب موظفي أمن الحدود وإدارتها على التواصل الفعال (شفهيًا وجسديًا)، وتقنيات خفض التصعيد، وحل النزاعات. ويلزم أن تعمل البرامج التدريبية أيضًا على زيادة الوعي بالقوالب النمطية والتحيّزات المرتبطة بالنوع الاجتماعي و/أو العرق. وعلى سبيل المثال، ينبغي لهذه البرامج أن تُحذّر من أي افتراض بأن النساء يفتقرن إلى القدرة على التصرف وأن تزيد الوعي بالتحيّزات ضد الأشخاص المنتمين إلى عرق أو دين معين.

ويُعدّ التدريب المتخصص المرتبط بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس سمة أساسية لبرامج التدريب الفعالة في مجال أمن الحدود وإدارتها. وحتى يكون لهذا التدريب تأثير على أرض الواقع، ينبغي أن يشمل عمليات محاكاة وسيناريوهات افتراضية تصف مواقف واقعية تتعلق بالقضايا والمهام المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في مجال أمن الحدود وإدارتها، ولاسيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ومن شأن النهج التفاعلي أن يتيح لموظفي أمن الحدود التغلب على العقبات المحتملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في بيئة خاضعة للتحكم مع بناء المهارات العملية. وينبغي أن يكون التدريب الذي يستهدف موظفي الخطوط الأمامية مجديًا وجذابًا وتفاعليًا. كما يشكل إدراج تمارين المحاكاة وقصص النجاح والتوصيات العملية في مثل هذا التدريب مثالًا جيدًا آخر على سبل ضمان نجاعة التدريب وفائدته لموظفي أمن الحدود الذين يعملون في الخطوط الأمامية.

ومن المهم أيضًا تعقب جهود التوعية بحقوق الإنسان والاعتبارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لدى الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية. وربما قد لا يكون التقدم ملموسًا على الفور، إلا أنه بالإمكان رصده بمرور الوقت لأن عقلية الأفراد المعنيين قد تتغير. وبالتالي، فإن أنظمة الرصد والتقييم الشاملة ضرورية لتقييم فعالية برامج التدريب عبر جمع التعليقات والملاحظات من موظفي أمن الحدود التي يمكن استخدامها لتحديد مجالات التحسين. وينبغي أن توفر برامج التدريب للمشاركين فرصًا للتعلم المستمر، مع تشجيع سلطات أمن الحدود الوطنية على البقاء على اطلاع بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمشاكل المتغيرة المتصلة بمنظور النوع الاجتماعي، والممارسات الجيدة التي يلزم اتباعها. ومن هذا المنطلق، ينبغي تحديث مناهج التدريب بانتظام وإدخال أحدث المستجدات في هذا المجال. ويتطلب النهج المستدام أيضًا أن تكون أكاديميات الشرطة ومراكز التدريب التابعة لوكالات أمن الحدود، والقيادة العليا وإدارات الموارد البشرية في وكالات أمن الحدود، جزءًا من مبادرات التدريب وبناء القدرات المعنية بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجال أمن الحدود وإدارتها.

الملحق

مكتبة الموارد والمبادرات الأخرى ذات الصلة بمجال أمن الحدود وإدارتها

يقدم هذا الملحق خلاصة وافية للموارد الدولية المتعلقة بأمن الحدود، ويقدم نظرة عامة على الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقدم المساعدة التقنية للمجتمع الدولي والدول الساعية إلى تعزيز أمن حدودها بما يتماشى مع التزامات مجلس الأمن، مع مراعاة حقوق الإنسان وتشجيع نُهج سيادة القانون في الإدارة المتكاملة لأمن الحدود.

ويتضمن الملحق روابط لوثائق أصدرتها كيانات عامة وخاصة، مثل المنظمات الدولية، والسلطات الحكومية، ومراكز الفكر، والمؤسسات الأكاديمية. ولا يُعدّ إدراج هذه الروابط تزكية من أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لهذه الوثائق أو محتواها، كما أن المنتدى لا يضمن ولا يتحكم في مدى دقة هذه الوثائق أو جدواها أو توقيتها أو اكتمالها.

الفهرس

موارد في مجال إدارة أمن الحدود 24
الأطر القانونية الدولية 24
صكوك الأمم المتحدة 24
أمن الحدود بوجه عام 24
أمن الحدود والإرهاب 24
قرارات مجلس الأمن 25
أمن الحدود والإرهاب 25
الصكوك الإقليمية 26
الاستراتيجيات والمعاهدات وأطر السياسات الإقليمية 26
أفريقيا 26
الأمريكيتان 26
آسيا وأوقيانوسيا 27
أوروبا 27
الشرق الأوسط 27
المبادرات الإقليمية الأخرى 28
الوثائق متعددة الأطراف 30
أمثلة لأوجه التعاون الإقليمي الأخرى 31
بناء القدرات في مجال أمن الحدود وإدارتها 31
نظم الإدارة المتكاملة للحدود 31
التعاون الإقليمي لتعزيز أمن الحدود 32
المساعدة التقنية لتعزيز تبادل المعلومات 33
تقييمات التهديدات والتقارير والكتب 33
إقليميًا 33
أفريقيا 33
الأمريكيتان 34
آسيا وأوقيانيا 34
أوروبا 35
الشرق الأوسط 35
مواضيعيًا 36
إدارة الحدود المنسقة 36
حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي 36
التكنولوجيات الجديدة 37
الصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب 37
صفحات موارد 37

موارد في مجال إدارة أمن الحدود

الأطر القانونية الدولية

صكوك الأمم المتحدة

أمن الحدود بوجه عام

إطار معايير منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتيسير التجارة العالمية (SAFE FoS) (2005، آخر تحديث في عام 2021)

يحدد إطار SAFE معايير أمن سلاسل التوريد الحديثة ويقدم نهجًا جديدًا للإدارة الشاملة للسلع التي تُنقل عبر الحدود، مع التأكيد على أهمية الشراكة الوثيقة بين الجمارك وقطاع الأعمال. ويعزز إصدار 2021 من إطار SAFE التعاون بين الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى، ويشجع على استخدام أجهزة الأمن الذكية لتحسين الرقابة الجمركية ومراقبة حركة البضائع على نحو فعال في الوقت الفعلي. كما يتضمن أحكامًا أساسية حول تطوير برامج الاتحاد الجمركي الإقليمي للجهات الاقتصادية المعتمدة (AEO) وتنفيذ الاعتراف المتبادل.

https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/safe-framework-of-standards.pdf

قرار بونتا كانا لمنظمة الجمارك العالمية بشأن دور الجمارك في السياق الأمني (2015)

يعيد قرار بونتا كانا التأكيد على دور الجمارك ومساهمتها في سياق أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، ويسلط الضوء على هذا الدور. وعقب اعتماد هذا القرار، أطلقت منظمة الجمارك العالمية برنامج أمن خاص بها لدعم إدارات الجمارك في تعزيز قدرتها على التعامل مع مخاطر أمنية محددة.

https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/legal-instruments/resolutions/resolution-of-the-wco-policy-commission-on-the-role-of-customs-in-the-security-context.pdf

أمن الحدود والإرهاب

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) واستعراضاتها (آخر استعراض في عام 2023)

تُعدّ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/RES/60/288) أداة عالمية فريدة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ومن خلال اعتمادها بالإجماع في عام 2006، اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نهج استراتيجي وعملي مشترك لمكافحة الإرهاب. وتؤكد الاستراتيجية على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه الاستراتيجية ومنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. كما تبعث رسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهره، وأن الدول الأعضاء قد عقدت العزم على اتخاذ خطوات عملية، فرديًا وجماعيًا، لمنع الإرهاب ومكافحته. وتشمل هذه الخطوات طائفة واسعة من التدابير، منها تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للتهديدات الإرهابية وتحسين التنسيق في إطار هيكل منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

https://www.un.org/counterterrorism/un-global-counter-terrorism-strategy

خلاصة الأمم المتحدة الوافية للممارسات الموصى بها بشأن المشاركة المسؤولة في استخدام القياسات البيومترية في مكافحة الإرهاب (2018)

تقدم هذه الخلاصة، التي أُعِدت بالتعاون مع معهد القياسات البيومترية، نظرة شاملة على تكنولوجيا القياسات البيومترية وأنظمة تشغيلها في سياق مكافحة الإرهاب. وتستهدف هذه الخلاصة الدول الأعضاء التي قد تكون خبرتها محدودة في التطبيقات البيومترية والتي قد تواجه تحديات في الحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات عند تنفيذ هذه التكنولوجيا.

https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/compendium-biometrics-20180618-en.pdf

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دليل حقوق الإنسان والفحص في مجال أمن الحدود وإدارتها (2018)
يُعدّ هذا الدليل مبادرة من الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز حماية حقوق الإنسان في مجال أمن الحدود وإدارتها، لاسيما في عملية فحص الأفراد على الحدود.
https://www.un.org/sites/www.un.org.counterterrorism/files/1806953-en-ctitf-handbookhrscreeningatborders-for-web2.pdf

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كتيّب الجيب حول حقوق الإنسان والفحص في مجال أمن الحدود وإدارتها (2018)
يهدف كتيّب الجيب هذا إلى مساعدة الموظفين العاملين في مناطق الحدود والاستقبال على مراعاة حقوق الإنسان في أثناء فحص الأفراد لأغراض أمنية، وذلك للامتثال بصورة أفضل لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حين يقدم الدليل، الرديف لهذا الكتيب، تفاصيل حول المعايير القانونية الدولية ذات الصلة، فإن كتيب الجيب هذا يركّز على تلخيص 10 مبادئ رئيسية بطريقة سهلة الاستخدام تهدف إلى تعزيز وعي الموظفين الذين يُجرون عمليات الفحص يوميًا.
https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/englsih-human-rights-booklet_un_13.pdf

الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها في سياق مكافحة الإرهاب الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: نموذج جمهورية كوريا (2022)
أُعِد هذا الدليل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومركز ستيمسون، ومعهد استراتيجية الأمن الوطني (INSS)، ومركز أبحاث الهجرة والتدريب. ويعرض الدليل ممارسات جيدة خاصة بالآليات الأمنية المتبعة في المطارات الدولية والموانئ البحرية في جمهورية كوريا، بهدف الحفاظ على كفاءة النظام الأمني مع منع انتشار كوفيد-19 ومعالجة تدفق الركاب والبضائع.
https://www.un.org/counterterrorism/publication/Good-Practices-Area-of-BSM-Context-of-Counterterrorism-Republic-of-Korea-Model

قرارات مجلس الأمن

أمن الحدود والإرهاب

قرار مجلس الأمن 2482 (2019) بشأن تعزيز الاستجابة العالمية للتداخل بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، ويشجع على تبادل المعلومات، بما في ذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات المسبقة عن الركاب (API) وتطوير القدرة على جمع ومعالجة بيانات سجلات أسماء الركاب (PNR)، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
قرار مجلس الأمن 2396 (2017) بشأن التهديدات للأمن والسلام الدوليين الناتجة عن الأعمال الإرهابية، ويحث على تعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات، بما في ذلك إنشاء أنظمة المعلومات المسبقة عن الركاب (API) وتطوير القدرة على جمع وتحليل بيانات سجلات أسماء الركاب (PNR). كما يشمل إجراءات قضائية وتعاون دولي واستراتيجيات لإعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
قرار مجلس الأمن 2322 (2016) بشأن تهديدات السلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.
قرار مجلس الأمن 2309 (2016) بشأن تهديدات السلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية: أمن الطيران
قرار مجلس الأمن 2178 (2014) بشأن التهديدات الدولية الناجمة عن الأعمال الإرهابية.
قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
قرار مجلس الأمن 1373 (2001) بشأن تهديدات السلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.

الصكوك الإقليمية

الاستراتيجيات والمعاهدات وأطر السياسات الإقليمية

أفريقيا

اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي) (2014)

تهدف اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي) إلى تعزيز التجارة والتعاون عبر الحدود لتسريع التكامل في أفريقيا، وتوفير إطار لتعزيز الحلول السلمية للنزاعات بين الدول الأفريقية. وتؤكد الاتفاقية على ضرورة تعزيز التعاون عبر في المجال الأمني، بهدف مكافحة جملة من الأمور، منها الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والقرصنة.

https://au.int/sites/default/files/treaties/36416-treaty-0044-niamey_convention_african_union_convention_on_cross-border_cooperation_e.pdf

استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتحسين الحوكمة المتكاملة للحدود (2020)

تهدف استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحوكمة المتكاملة للحدود (AUBGS) إلى استخدام الحدود كوسيلة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، إضافةً إلى تحسين وتسريع التكامل الأفريقي من خلال الحوكمة الفعالة للحدود، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.

https://www.peaceau.org/uploads/2020-english-au-border-governance-strategy-final.pdf

معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (1975، المنقحة في عام 1993) وبروتوكولاتها

وُقِّعت معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) عام 1975 من قبل 15 دولة في غرب أفريقيا، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة. والهدف من "إيكواس" هو تعزيز التعاون والتكامل، مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا من أجل رفع مستويات معيشة شعوبها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدّم القارة الأفريقية وتنميتها. وتشمل بروتوكولات المعاهدة:

- بروتوكول A/P.1/5/79 لعام 1979 حول حرية تنقل الأشخاص والإقامة والتأسيس.
- بروتوكول A/SP.1/7/85 لعام 1985 حول مدونة قواعد السلوك لتنفيذ بروتوكول حرية تنقل الأشخاص والإقامة والتأسيس
- بروتوكول A/SP.1/7/86 لعام 1986 حول المرحلة الثانية (حق الإقامة).
- بروتوكول A/SP.1/6/89 لعام 1989 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة 7 من بروتوكول حرية التنقل وحق الإقامة والتأسيس.
- بروتوكول A/SP.2/5/90 لعام 1990 بشأن تنفيذ المرحلة الثالثة (حق التأسيس).

https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3269/download

الأمريكيتان

الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى (2011)

تعتمد الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى، التي أطلقتها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (SICA)، أداة مثالية إقليمية لتوفير بيئة آمنة للناس والبضائع، مع التركيز على التنمية البشرية المستدامة من خلال الاستثمارات والأنشطة المتعلقة بمكوناتها، والحدّ من الجريمة، ومنع العنف، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وتقوية المؤسسات.

https://www.agora-parl.org/sites/default/files/agora-documents/the_central_american_security_strategy_june_2011.pdf

آسيا وأوقيانوسيا

خطة العمل لمكافحة الجريمة عبر الوطنية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (2012)

تهدف خطة العمل هذه إلى تشجيع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على توسيع جهودها في مكافحة الجريمة عبر الوطنية على المستويين الوطني والثنائي إلى المستوى الإقليمي.

https://asean.org/wp-content/uploads/2012/05/ASEAN-Plan-of-Action-to-Combat-Transnational-Crime.pdf

أوروبا

خارطة الطريق لتعزيز تبادل المعلومات وإدارة المعلومات بما في ذلك حلول التشغيل البيني في مجال العدل والشؤون الداخلية الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي (2016)

تحدد خارطة الطريق الإجراءات اللازمة لتحسين إدارة وتبادل المعلومات عبر الحدود دعمًا للتحقيقات العملياتية، خاصةً في مجال مكافحة الإرهاب - إدراك وجود صلة وثيقة بين الإرهاب والجريمة - وتوفير معلومات موضوعية وعالية الجودة على وجه السرعة للممارسين العاملين في الخطوط الأمامية للتعاون والعمل بفعالية.

https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9368-2016-REV-1/en/pdf

مبادئ المفوضية الأوروبية التوجيهية للإدارة المتكاملة للحدود في التعاون الخارجي (2010)

تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى دعم موظفي المفوضية الأوروبية في صوغ وتنفيذ سياسات الإدارة المتكاملة للحدود في بلدان ثالثة، بما يتماشى مع الأطر الوطنية.

https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9368-2016-REV-1/en/pdf

نظام مراقبة الحدود الأوروبية (2013)

يُعدّ "يوروسور" إطارًا لتبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء وفرونتكس لتحسين الرصد والقدرة على الرد عند الحدود الخارجية. ويهدف النظام إلى 1) منع الجريمة العابرة للحدود؛ و2) منع الهجرة غير النظامية؛ و3) المساهمة في حماية حياة المهاجرين.

https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/schengen-borders-and-visa/border-crossing/eurosur_en

قرار بروم

يهدف قرار بروم إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين الشرطة والسلطات القضائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود بفعالية أكبر، مع التركيز بوجه خاص على التبادل الآلي للمعلومات. كما يشمل التعاون في التعامل مع الأحداث الكبرى وفي مكافحة الإرهاب.

القرار JHA/615/2008 – التعاون عبر الحدود، لاسيما في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود

استعراض سياسة الجوار الأوروبية (2015)

أُطلقت سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، سواء في الجنوب أو الشرق. وشمل استعراض أُجري عام 2015 لهذه السياسة إضافة ثلاث أولويات مشتركة للتعاون: 1) التنمية الاقتصادية من أجل الاستقرار؛ و2) الأمن؛ و3) الهجرة والتنقل.

https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp_en

الشرق الأوسط

الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2020-2024)

تستعرض هذه الاستراتيجية الاتجاهات والتحديات الإقليمية وعبر الإقليمية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالهجرة والنزوح، وتحدد كيف تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى معالجتها، بما في ذلك من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.
https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/documents/middle_east_and_north_africa_regional_strategy_2020-2024.pdf

المبادرات الإقليمية الأخرى

مبادرة أكرا (2017)
تهدف مبادرة أكرا إلى منع انتشار الإرهاب من منطقة الساحل والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتطرف العنيف في المناطق الحدودية للبلدان الأعضاء.
https://ecfr.eu/special/african-cooperation/accra-initiative/

إعلان باماكو بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان (2011)
يقدم إعلان باماكو توصيات عملية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والإرهاب والقرصنة.
https://unowa.unmissions.org/bamako-declaration-impunity-justice-and-human-rights

برنامج الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي (2018-2024)
يركّز برنامج BMP Maghreb على تقديم الدعم لتعزيز قدرات إدارة الحدود في بلدان المغرب العربي. ويستهدف البرنامج وكالات الحدود الوطنية والمؤسسات ذات الصلة التي تعمل في إدارة الحدود والهجرة غير النظامية وحماية المهاجرين في أوضاع هشة. ويقدم البرنامج الدعم في مجال الإعداد الاستراتيجي، واقتناء وصيانة التجهيزات ذات الأولوية، وبناء القدرات، ووضع المعايير والإجراءات على المستوى الوطني، بما يتماشى مع المعايير الدولية والنهج القائم على حقوق الإنسان.
https://trust-fund-for-africa.europa.eu/our-programmes/border-management-programme-maghreb-region-bmp-maghreb_en

الآلية المتكاملة لتحقيق الاستقرار على الحدود (2023)
تهدف هذه الآلية إلى تعزيز الإدارة التعاونية للحدود والأمن في المناطق الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ويسهم إنشاء الآلية باعتبارها منصة متعددة الأطراف في تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في حوكمة وأمن الحدود في غرب أفريقيا. كما تسهل المبادرة وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والأطر السياساتية الإقليمية والوطنية لتحسين الحوكمة المتكاملة للحدود، مما يسهم في استقرارها بصورة أفضل. وسيستفيد أصحاب المصلحة المشاركون في هذه الآلية من إطار منظم لتبادل المعلومات وبناء القدرات في مجال إدارة الهجرة والحدود. وقد أُطلقت هذه الآلية من قبل المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
https://www.iom.int/news/integrated-border-stability-mechanism-set-strengthen-border-governance-and-security-west-african-countries

مشروع المبادئ التوجيهية للإدارة المنسقة للحدود للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (2011)
تقدم هذه المبادئ التوجيهية فهرسًا شاملًا والممارسات الفضلى للتعاون بين وكالات الحدود، مع توجيهات حول كيفية تنفيذها في سياق الجنوب الأفريقي. كما تحتوي الوثيقة على مسرد شامل للمصطلحات الخاصة بإدارة الحدود المنسقة.
https://www.sadc.int/sites/default/files/2021-08/SADC_Coordinated_Border_Management_Guidelines_-_Aug_2011.pdf

برنامج لاهاي: تعزيز الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي (2005)

يهدف برنامج لاهاي إلى تعزيز القدرة المشتركة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ضمان الحقوق الأساسية والحدّ الأدنى من الضمانات الإجرائية والوصول إلى العدالة، وتوفير الحماية وفقًا لاتفاقية جنيف بشأن اللاجئين والمعاهدات الدولية الأخرى للأشخاص المحتاجين. كما يركّز البرنامج على تنظيم تدفقات الهجرة، والسيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقمع التهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى تعزيز إمكانات "يوروبول" و"يوروجست"، لمواصلة الاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية والشهادات في المسائل المدنية والجنائية، وإزالة العقبات القانونية في القضايا ذات الآثار العابرة للحدود.

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A52005XG0303%2801%29

استراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار - الخطة الاستراتيجية العشرية لغرب أفريقيا الساحلية (2023)

تتوخى هذه الخطة مجموعة من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وشركاؤها للنهوض بالهدف الطويل الأجل المتمثل في تعزيز السلام ومنع الصراع العنيف والتطرف العنيف الذي يهدد بزعزعة استقرار المنطقة. وتشمل عبارة "غرب أفريقيا الساحلية" المدنيين والحكومات والمؤسسات وقوات الأمن والمجتمع المدني والهيئات الإقليمية، وتسعى إلى تعزيز جبهة موحدة لتحقيق النجاح في استقرار المنطقة. وستركّز الولايات المتحدة أدوات المشاركة الدبلوماسية والمساعدة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية على تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة، وهي: 1) تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وفيما بينها؛ و2) تحسين استجابة الحكومة وإدماجها ومساءلتها أمام المجتمعات المحلية المعرضة للخطر؛ و3) تعزيز استجابة قوات الأمن ومساءلتها أمام المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وصيغت هذه الخطة العشرية لدمج الدروس المستفادة من النهج ذات البعد الأمني المفرط في مواجهة التحديات المتعلقة بالتطرف العنيف في منطقة الساحل على مدى العقد الماضي.

https://www.state.gov/the-u-s-strategy-to-prevent-conflict-and-promote-stability-10-year-strategic-plan-for-coastal-west-africa/

استراتيجية التعاون الإنمائي الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2020-2025)

تهدف استراتيجية التعاون الإنمائي الإقليمي المشتركة 2020-2025 إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا، وجعلها منطقة أكثر منعة وديمقراطية وتكاملًا. ولتحقيق ذلك، تركز الاستراتيجية على أربعة أهداف إنمائية، هي: 1) تعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار؛ و2) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل؛ و3) تحفيز الحكومات والمؤسسات والشركاء لتعزيز النظم الصحية؛ و4) الحدّ من ضعف السكان المستهدفين.

https://www.usaid.gov/sites/default/files/2022-05/USAID_West-Africa-and-USAID_Senegal_SRO_RDCS.pdf

مشروع أمن غرب أفريقيا التابع لمنظمة الجمارك العالمية (2021)

ويهدف هذا المشروع إلى تكملة خطط عمل مكافحة الإرهاب أو بيانات السياسة العامة للمنطقة التي وضعتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). والهدف الرئيسي هو تحسين الأمن الجمركي والإجراءات المتعلقة بالتجارة لمراقبة سلاسل توريد السلع إلى المنطقة وعبرها بشكل فعال، وبالتالي تقييد الوصول إلى المواد الكيميائية والسلائف للأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع تحديد التجارة غير المشروعة في السلع والنقود التي يمكن استخدامها لتمويل الإرهاب في هذه البلدان.

https://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2021/march/launch-of-wco-west-africa-security-project.aspx

الوثائق متعددة الأطراف

الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها في سياق مكافحة الإرهاب ووقف تدفق "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (2016)

تهدف الممارسات الجيدة الواردة في هذه الوثيقة غير الملزمة إلى تنوير وتوجيه الحكومات في أثناء وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج والنهج الخاصة بأمن الحدود وإدارتها. وتهدف هذه الممارسات إلى تعزيز التعاون عبر الحدود ومراقبة الحدود في سياق مكافحة الإرهاب. كما يمكن استخدامها لإقامة تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف في مجال أمن الحدود وإدارتها، فضلا عن المساعدة التقنية أو غيرها من أنواع المساعدة في مجال بناء القدرات.

https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework-Documents/2016-and-before/GCTF-Good-Practices-BSM-ENG.pdf

دليل تدريب المدربين (2017)

يهدف هذا الدليل إلى مساعدة الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في بناء القدرة على تأمين الحدود بصورة أفضل. ويوفر الدليل منهجية لتدريب مسؤولي أمن الحدود، ليقوموا بدورهم بتدريب موظفي الحدود الآخرين العاملين في الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون على الحدود.

https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Links/Web/Final ToT Curriculum on BSM.pdf

مذكرة نيويورك بشأن الممارسات الجيدة لمنع سفر الإرهابيين (2019)

تمثّل الممارسات الجيدة الواردة في هذه الوثيقة غير الملزمة مبادئ توجيهية لتحسين آليات وقدرات فرز الإرهابيين ومنع سفرهم. وتستند المذكرة إلى الدروس المستفادة، والشواغل، والتحديات، ودراسات الحالة التي عرضها الممارسون وواضعو السياسات وتهدف إلى معالجة الثغرات المنهجية وتنفيذ التدابير القانونية والسياسية اللازمة لزيادة تأمين الحدود ضد سفر الإرهابيين وضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن 2396 (2017).

https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework-Documents/2019/New-York-Memorandum-ENG.pdf

الإضافة الملحقة بمذكرة نيويورك بشأن الممارسات الجيدة لمنع سفر الإرهابيين (2021)

تكمّل هذه الإرشادات مذكرة نيويورك وتستند إليها، وتهدف إلى تقديم إرشادات غير ملزمة لتحديد ومنع إساءة استخدام الإرهابيين للمجال البحري، وكذلك للاستجابة للهجمات الإرهابية. وتُقسَّم الإضافة الملحقة إلى أربع فئات رئيسة تتعلق بما يلي: 1) إذكاء الوعي بالمجال البحري؛ و2) تحديد ووضع الأطر القانونية والسياساتية؛ و3) إيلاء الأولوية للتعاون والتآزر؛ و4) تعزيز بناء القدرات.

https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework-Documents/Border-Security-and-Interdicting-Terrorist-Travel/MaritimeAdden_ENG.pdf

أمثلة لأوجه التعاون الإقليمي الأخرى

بناء القدرات في مجال أمن الحدود وإدارتها

غانا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وتوغو (بدعم من الاتحاد الأوروبي)

في عام 2021، التزمت غانا وبوركينا فاسو وكوديفوار وتوغو بتعزيز التنسيق والتعاون على المستوى التشغيلي في المناطق العابرة للحدود.

https://www.eeas.europa.eu/delegations/ghana/ghana-and-three-other-west-african-countries-collaborate-strengthen-security-and_en?s=101

غينيا وليبيريا وسيراليون (بدعم من المنظمة الدولية للهجرة)

يعزز البرنامج المشترك (2020-2023) قدرات غينيا وليبيريا وسيراليون على التعاون عبر الحدود في مجال الهجرة والإدارة الصحية في منطقة تلتقي فيها حدود هذه البلدان. ويعزز البرنامج الإدارة المتكاملة للحدود للسيطرة بصورة أفضل على الأنشطة غير القانونية والمخاطر الصحية، ويزيد الثقة والدعم بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية، ويعزز التماسك المجتمعي.

https://migrationnetwork.un.org/projects/strengthening-border-management-social-cohesion-and-cross-border-security-parrots-beak

الشراكة عبر الصحراء الكبرى لمكافحة الإرهاب (TSCTP)

الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب هي استراتيجية أمريكية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف إلى تطوير مؤسسات منيعة قادرة على منع الإرهاب والاستجابة له بطريقة شاملة وطويلة الأجل. وتهدف البرامج التي تنضوي في إطار هذه الشراكة إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف من خلال تمكين البلدان الشريكة من 1) توفير خدمات الأمن والعدالة الفعالة والخاضعة للمساءلة لتعزيز تعاون المواطنين مع وكالات إنفاذ القانون وثقتهم فيها، و2) تطوير الأساس المؤسسي لمكافحة الإرهاب والقدرات ذات الصلة، بما في ذلك أمن الحدود وأمن السجون وجهود إعادة الإدماج. وتشمل البلدان الشريكة الجزائر وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا والسنغال وتونس.

https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/567/text

نظم الإدارة المتكاملة للحدود

الإدارة المتكاملة للحدود الأردنية (بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة)

سيدعم هذا المشروع الأردن لوضع نهج متكامل في إدارة الحدود وتقوية القدرات لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية وتعزيز حركة التجارة في مراكز الحدود البرية والبحرية والجوية.

https://www.unodc.org/romena/en/Stories/2019/November/jordan_-the-launch-of-the-integrated-border-management-project.html

المركز الحدودي الجامع بين زامبيا وزيمبابوي

حُدِّدت منطقة تشيروندو، الواقعة على حدود زيمبابوي وزامبيا، مركزًا حدوديًا جامعًا في عام 2009. ويجري تنفيذ تدخلات لتحسين تيسير التجارة على الحدود. كما يعمل المشروع على تسريع تحسين التنسيق بين الوكالات الحدودية وتحسين الربط الشبكي مع هيئة الإيرادات الزامبية وهيئة الإيرادات الزيمبابوية لتعزيز كفاءة الحدود، إلى جانب تدخلات رئيسية أخرى.

https://www.mcti.gov.zm/zbpup/?p=2004

التعاون الإقليمي لتعزيز أمن الحدود

التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقة بحر البلطيق (BSRBCC)

هذا البرنامج هو تعاون متعدد الجنسيات بين الوكالات يركّز على مكافحة جرائم عبور الحدود مع التركيز على المجال البحري. ويوفر شبكة لتبادل المعلومات والممارسات الفضلى، إلى جانب دعم أنظمة السلامة البحرية وحماية البيئة ومراقبة مصائد الأسماك. وشركاء التعاون هم الشرطة وحرس الحدود وخفر السواحل والجمارك. والدول الأعضاء هي الدنمارك وإستونيا وفنلندا وألمانيا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبولندا والسويد.

https://bsrbcc.org/Webs/BSRBCC/EN/02_BSRBCC_About/about_node.html

الإدارة المنسقة للحدود في بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال

تهدف الإدارة المنسقة للحدود (CBM) في سياق بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال إلى إشراك الوكالات التنظيمية عبر الحدود داخل البلد الواحد بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية المتماسكة عبر الحدود، والسعي لتحقيق عمليات تنظيمية مبسطة وفعالة من خلال وضع تدابير وآليات وقنوات اتصال رسمية.

https://lpai.gov.in/sites/default/files/2024-01/CoordinatedBorderManagementatLandPortsinBBINCountries.pdf

يوروفرونت في أمريكا اللاتينية (بدعم من الاتحاد الأوروبي)

يوروفرونت هو برنامج تعاون مفوَّض بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية يساهم في الأمن وتحسين احترام وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تعزيز الفعالية في إدارة أربعة حدود تجريبية تشمل سبع دول، ودعم مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

https://programaeurofront.eu/en

خطة الإدارة المنسقة للحدود بين الهند وبنغلاديش

الهدف من خطة بناء القدرات هذه هو تضافر جهود قوات حرس الحدود في كلا البلدين من أجل رقابة أنجع على الأنشطة غير القانونية عبر الحدود، فضلاً عن الحفاظ على السلام.

https://www.hcidhaka.gov.in/pdf/bi_doc/scan0020.pdf

شبكة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ

شبكة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ (PTCN) هي برنامج مفوَّض تحت إشراف رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ هدفه مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ من خلال الاستخبارات الجنائية وقدرات التحقيق التي تقودها الشرطة. وهي شبكة استخبارات تهدف إلى تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون في جزر المحيط الهادئ لكشف الجريمة عبر الوطنية والتحقيق فيها وتعطيلها.

https://www.picp.co.nz/ptcn

الخلية الاستشارية والتنسيقية الإقليمية للاتحاد الأوروبي في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر (بدعم من الاتحاد الأوروبي)

تدعم الخلية الاستشارية والتنسيقية الإقليمية للاتحاد الأوروبي (RACC)، في إطار ولايتها الإقليمية بشأن الأمن والدفاع، التعاون في مجال أمن الحدود في البلدان الخمسة لمجموعة دول الساحل: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر بشأن الأمن والدفاع لهزيمة التهديدات الأمنية في المنطقة.

https://www.eeas.europa.eu/eu-racc-sahel/common-border-security-sahel-matters-europe_en?s=4439
https://www.eeas.europa.eu/eu-racc-sahel/racc-contributes-eu-support-border-security-sahel_en?s=4439

المساعدة التقنية لتعزيز تبادل المعلومات

أنظمة التعرف الآلي على البصمات في بلدان غرب أفريقيا (بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الإنتربول، بدعم من سيفيبول)
في إطار برنامج نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا (WAPIS)، يهدف هذا المشروع (2022-2024) إلى تعزيز أو إدخال نظام التعرف الآلي على البصمات (AFIS) في البلدان المشاركة.
https://www.interpol.int/en/How-we-work/Capacity-building/WAPIS-Programme/WAPIS-AFIS-Project

ميداس مالي-النيجر (بدعم من المنظمة الدولية للهجرة)
نظام معلومات الهجرة وتحليل البيانات (MIDAS) هو نظام معلومات إدارة حدود يتميز بجودته العالية وسهولة الاستخدام والقابلية للتخصيص بالكامل موجّه للدول التي تحتاج إلى حل شامل وفعال من حيث التكلفة. ويتحقق نظام "ميداس" تلقائيًا من جميع بيانات الدخول والخروج المسجلة ويقارنها بقوائم التنبيه الوطنية وقوائم الإنتربول. وتساهم هذه الخاصية في ضمان أن من يحاولون عبور الحدود لا يشكلون تهديدًا للأمن الوطني أو الدولي، بالإضافة إلى عدم استخدام وثائق السفر المسروقة أو المفقودة.
https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/our_work/DMM/IBM/updated/midas-brochure18-v7-en_digital-2606.pdf

نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا (بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الإنتربول)
يدعم برنامج نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا (WAPIS) (2017-2023) جهود السلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحسين أمن المواطنين في غرب أفريقيا. ويُنفَّذ البرنامج على ثلاثة مستويات: الوطنية والإقليمية والعالمية.

https://www.interpol.int/en/How-we-work/Capacity-building/WAPIS-Programme
https://trust-fund-for-africa.europa.eu/news/west-africa-wapis-programme-works-counter-transnational-organised-crime-2020-07-01_en

تقييمات التهديدات والتقارير والكتب

إقليميًا

كريستيان لوبريشت وآخرون، محررون: أنماط في أمن الحدود، منظورات إقليمية (2022)
روتليدج
https://www.taylorfrancis.com/books/edit/10.4324/9781003216926/patterns-border-security

أفريقيا

إعداد استراتيجية الأمن الوطني في أفريقيا، مجموعة أدوات للصياغة والتشاور (2021)
مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية
https://africacenter.org/wp-content/uploads/2021/01/National-Security-Strategy-Development-in-Africa-Toolkit-for-Drafting-and-Consultation-Africa-Center-for-Strategic-Studies-2022-01.pdf

تخريج الحدود البرية والبحرية، نظرة عن السنغال وموريتانيا (2023)
جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة - ASGI
https://www.asgi.it/wp-content/uploads/2023/07/Land-and-sea-border-externalization-a-view-from-Senegal-and-Mauritania.pdf

الحدود والصراعات في شمال أفريقيا وغربها (2022)
منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي
https://www.oecd-ilibrary.org/development/borders-and-conflicts-in-north-and-west-africa_6da6d21e-en

شبكات التعاون والسياسات عبر الحدود في غرب أفريقيا (2017)
منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي
https://www.oecd-ilibrary.org/development/cross-border-co-operation-and-policy-networks-in-west-africa_9789264265875-en

إدارة الحدود والمجتمعات الحدودية في منطقة الساحل (2016)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MRT/Border and communities Management Sahel.pdf

الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم التهديد (TOCTA) (2013)
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

سلسلة تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل (TOCTA Sahel) (2023)
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Tocta_Sahel.html

الأمريكيتان

الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الحدود الثلاثية لأمريكا الجنوبية (2003)
قسم البحوث الفيدرالية، مكتبة الكونغرس، الولايات المتحدة
https://irp.fas.org/cia/product/frd0703.pdf

برونيت- جيلي، إي: الحدود: مقارنة أمن الحدود في أمريكا الشمالية وأوروبا (2007)
مطبعة جامعة أوتاوا،
https://www.jstor.org/stable/j.ctt1ckpchh

آسيا وأوقيانيا

خارطة طريق التعاون في إدارة الحدود (2021)
رابطة أمم جنوب شرق آسيا

https://asean.org/wp-content/uploads/2024/03/10.-Concept-Paper-ASEAN-Border-Management-Cooperation-Roadmap.pdf

بوشيتا داس: إدارة الحدود بين الهند وبنغلاديش: استعراض الاستجابة الحكومية (2008)
Strategic Analysis، المجلد 32، رقم 3
https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09700160802063228

أوروبا

تقييم تهديد الجريمة الخطيرة والمنظمة في الاتحاد الأوروبي (2021)
يوروبول - وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون
https://www.europol.europa.eu/publications-events/main-reports/socta-report

تقارير تحليل المخاطر السنوية (2023)
فرونتكس – الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل
https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis

سلسلة كتيب VEGA حول الأطفال على الحدود (2015-2019)
فرونتكس – الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل
https://www.frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/children-at-the-borders-our-shared-priority-2T5vEy

ديدي بيجو: الممارسات الـ(لا)أمنية للعوالم الثلاثة لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي: الجيش/البحرية – حرس الحدود/الشرطة – محللو قواعد البيانات (2014)
Security Dialogue، المجلد. 45، العدد 3.
https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0967010614530459

الشرق الأوسط

سارا وولف: إدارة الحدود في البحر الأبيض المتوسط: التحديات الداخلية والخارجية والأخلاقية (2008)
مجلة كامبريدج للشؤون الدولية، المجلد 21، العدد 2.
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09557570802021030

خضر خضور، حارث حسن: تحول الحدود العراقية السورية: من حدود وطنية إلى حدود إقليمية (2020)
صندوق كارنيغي للسلم الدولي
https://www.researchgate.net/profile/Harith-Hasan/publication/The_Transformation_of_the_Iraqi-Syrian_Border_From_a_National_to_a_Regional_Frontier.pdf

ماتيو هريرت: تأمين الحدود واستقرارها في شمال أفريقيا وغربها (2020)
معهد الدراسات الأمنية
https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/pb155_2.pdf

جريجلي نيميث: دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز أمن الحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2024)
ثانيا: ندوة لودوفيكا الدولية لبحوث إنفاذ القانون
/https://real.mtak.hu/193758

ماتيو هربرت: تحدي تنسيق المساعدة في إدارة الحدود بين أوروبا والمغرب العربي (2022)
معهد سياسات الهجرة
https://www.migrationpolicy.org/sites/default/files/publications/tcm-herbert-maghreb-2022-final.pdf

مواضيعيًّا

إدارة الحدود المنسقة

إريتش كيك: الإدارة المنسقة للحدود: فتح الفرص التجارية من خلال نقاط حدودية واحدة (2010)
مجلة الجمارك العالمية، المجلد 4، رقم 1.
https://worldcustomsjournal.org/Archives/Volume%2C%204%20Number%201%20(Mar%202010)/02%20Kieck.pdf

ماريا بولنر: الإدارة المنسقة للحدود: من النظرية إلى الممارسة (2011)
مجلة الجمارك العالمية، المجلد 5، رقم 2.
https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/research/research-paper-series/19_cbm_polner_en.pdf

حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي

مبادئ توجيهية للتصدي لتهديدات وتحديات "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" في إطار حقوق الإنسان (2018)
منظمة الامن والتعاون في أوروبا- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
https://www.osce.org/odihr/393503

"إدارة الحدود والنوع الاجتماعي"، في: مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن (2020)
منظمة الامن والتعاون في أوروبا- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
https://www.osce.org/odihr/447049

تعزيز التفاهم بشأن حرية التنقل في جميع مراحل دورة الصراع (2023)
منظمة الامن والتعاون في أوروبا- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
https://www.osce.org/odihr/543012

المبادئ والتوجيهات الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية (2014)
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Migration/OHCHR_Recommended_Principles_Guidelines.pdf

حقوق الإنسان على الحدود الدولية: دليل المدربين (2021)
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR_InternationalBorders.pdf

التكنولوجيات الجديدة

موجز تحليلي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب: البيانات البومترية ومكافحة الإرهاب (2021)
مديرية الأمم المتحدة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/files/documents/2021/Dec/cted_analytical_brief_biometrics_0.pdf

الذكاء الاصطناعي على حدود الاتحاد الأوروبي – نظرة عامة على التطبيقات والقضايا الرئيسية (2021)
دائرة الأبحاث البرلمانية الأوروبية
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/690706/EPRS_IDA(2021)690706_EN.pdf

إدارة الحدود وحقوق الإنسان. جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتقاسمها واستخدام التكنولوجيات الجديدة في سياق مكافحة الإرهاب وحرية التنقل (2021)
منظمة الامن والتعاون في أوروبا- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
https://www.osce.org/odihr/499777

ماري بوسوورث، ولوسيا زدنير: خصخصة مراقبة الحدود: القانون في حدود الدولة السيادية (2022)
أكسفورد أكاديميك
https://doi.org/10.1093/oso/9780192857163.001.0001

الصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب

تحديد وكشف الصلة بين الاتجار بالبشر والإرهاب وتمويل الإرهاب (2019)
مديرية الأمم المتحدة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/files/documents/2021/Jan/ht-terrorism-nexus-cted-report.pdf

صفحات موارد

الرابطة الدولية للنقل الجوي: بيانات التيسير والركاب – مجموعة أدوات API/PNR
https://www.iata.org/en/publications/api-pnr-toolkit

منظمة الطيران المدني الدولي: "تعزيز إدارة الحدود العالمية وأمنها"
https://www.icao.int/Newsroom/Pages/ICAO-takes-steps-to-strengthen-global-border-management-and-security.aspx

منظمة الطيران المدني الدولي: المبادئ التوجيهية لمعايير الإبلاغ عن المعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الركاب
https://www.icao.int/security/fal/sitepages/api guidelines and pnr reporting standards.aspx

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة: برنامج إدارة وأمن الحدود
https://www.icmpd.org/our-work/capacity-building/border-management-and-security-programme

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة: إدارة الحدود والمجتمعات الحدودية في منطقة الساحل
https://www.icmpd.org/our-work/projects/border-management-and-border-communities-in-the-sahel-region

المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود (IJMBS)
jcode=ijmbs؟https://www.inderscience.com/jhome.php

الإنتربول: إدارة الحدود
https://www.interpol.int/en/How-we-work/Border-management

المنظمة الدولية للهجرة: إدارة الهجرة والحدود
https://www.iom.int/immigration-and-border-governance

المنظمة الدولية للهجرة: شعبة إدارة الهجرة والحدود (IBM)
https://www.iom.int/passenger-data-api/pnr

المنظمة الدولية للهجرة: أساسيات إدارة الهجرة (EMM2.0) استراتيجيات إدارة الحدود
https://emm.iom.int/handbooks/regulating-migration-border-management/border-management-strategies

المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لغرب ووسط أفريقيا: إدارة الهجرة والحدود
https://rodakar.iom.int/immigration-and-border-management

مجلة دراسات المناطق الحدودية
https://www.tandfonline.com/journals/rjbs20

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: إدارة الحدود
https://www.osce.org/border-management
https://www.osce.org/secretariat/borders

المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: مبادرة "حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين"
https://migrationnetwork.un.org/projects/protection-migrants-justice-human-rights-and-migrant-smuggling

مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: برنامج أمن وإدارة الحدود
https://www.un.org/counterterrorism/cct/border-security-and-management

الفريق العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب التابع لميثاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب
https://www.un.org/counterterrorism/global-ct-compact/coordination-committee-working-groups

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: نظام إدارة الهوية البيومترية (BIMS)
https://www.unhcr.org/media/biometric-identity-management-system

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: برنامج مكافحة سفر الإرهابيين
https://www.un.org/counterterrorism/countering-terrorist-travel

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح: الأسلحة الصغيرة: مراقبة الحدود وإنفاذ القانون
https://disarmament.unoda.org/convarms/smallarms-border-controls/

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: فرع إدارة الحدود
https://www.unodc.org/documents/bmb/20221031-BMB_Booklet-web_version.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: فرع منع الإرهاب – الصكوك القانونية الدولية
https://www.unodc.org/unodc/en/terrorism/expertise/international-legal-framework.html

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: غرب ووسط أفريقيا: إدارة الحدود
https://www.unodc.org/westandcentralafrica/en/border-management.html

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
https://unowas.unmissions.org/reports
https://unowas.unmissions.org/communities-borders

منظمة الجمارك العالمية: برنامج الأمن
https://www.wcoomd.org/en/Topics/Enforcement-and-Compliance/Activities-and-Programmes/Security-Programme

سلسلة أوراق بحثية لمنظمة الجمارك العالمية
https://www.wcoomd.org/en/topics/research/research_series.aspx

مجلة الجمارك العالمية
https://worldcustomsjournal.org/